



Distr.  
GENERAL

A/40/694/Add.1  
7 October 1985  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون  
البند ٨٨ من جدول الأعمال

## تنفيذ برنامج العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

دراسة آثار التمييز العنصري في مجال  
التعليم والتدريب والعمالة على أطفال  
الأقليات ، ولاسيما أطفال العمال المهاجرين

تقرير الأمين العام

### المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٢-١	أولا - مقدمة .....
٣	٥٠-٣	ثانيا - المعايير الدولية ذات الصلة بالدراسة .....
		ألف - المعايير الموضوعية لحماية الأطفال من
٥	٩-٦	التمييز .....
		باء - المعايير الموضوعية لحماية الأقليات الإثنية
٦	١٧-١٠	والدينية واللغوية .....
		جيم - المعايير التي توفر الحماية لأبناء العمال
٨	٢٨-١٨	المهاجرين .....
		دال - معايير المساواة في الحصول على التعليم
١٢	٢٤-٢٩	والتدريب .....

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		هاء - وضع معايير لتطوير البرامج التعليمية
١٥	٤٢-٢٥	لمكافحة الافكار والمواقف العنصرية .....
١٩	٥٠-٤٢	واو - المعايير المتعلقة بالعمالة .....
		شالسا - التمييز العنصرى والجهود الرامية الى محاربته لها
٢١	١٢٢-٥١	له من اثر على ابناء الاقليات والعمال المهاجرين
٢٢	٦٢-٥٢	الف - اللغة والثقافة والتعليم والعنصرية .....
		باء - الإعلام والتعليم للحد من آثار التمييز
		العنصرى على أطفال الاقليات والعمال
٢٥	٧٨-٦٢	المهاجرين .....
		جيم - العنصرية والتوقعات ومشكلة الوصول وزيادة
		إتاحة التعليم والتدريب لابناء الاقليات
٢٩	١٠٩-٧٩	والعمال المهاجرين .....
		دال - مشكلة زيادة إتاحة حصول ابناء الاقليات
		والعمال المهاجرين على فرص العمالة
٢٩	١٢٢-١١٠	والتدريب القائم على العمل .....
٤٢	١٢١-١٢٢	رابعا - الحالة الخاصة للأطفال في جنوب افريقيا .....

### أولا - مقدمة

١ - عقب المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي عقد في جنيف في الفترة من ١ إلى ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، واعتماد الجمعية العامة القرار ١٤/٢٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، ناقشت الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والثلاثين ، تنفيذ برنامج عمل (١) العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري واتخذت القرار ١٦/٢٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، بين الأنشطة المقررة للفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ ، ورجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يراعي تماما عناصر مختلفة ، منها دراسة آثار التمييز العنصري في ميدان التعليم والتدريب والعمالة على أطفال الاقليات ، ولاسيما أطفال العمال المهاجرين ، التي كان من المقرر اجراؤها في عام ١٩٨٥ .

٢ - وتحلل هذه الدراسة التمهيدية المعايير الدولية ذات الصلة وتناقش الجهود المبذولة لتنفيذ هذه المعايير في ظل وجود خلفية تشير الى أن مواقف كامنة ودائمة مازالت تعمل على بقاء أنماط الفصل العنصري . وما تم إنجازه حتى اليوم من عمل يبيّن استمرار أشكال من التفاوت في فرص الوصول الى التعليم والتدريب والعمالة حتى في البلدان التي اتخذت فيها تدابير واسعة النطاق لمقاومة التمييز العنصري . وبالتالي ، يلزم اجراء تحليل أعمق لما بين الاتجاهات العامة في المجتمع والتمييز العنصري من ترابط .

### ثانيا - المعايير الدولية ذات الصلة بالدراسة

٣ - هناك عدد كبير من المعايير الدولية تساعد على حماية أطفال الاقليات وأطفال العمال المهاجرين من التمييز العنصري في مجال التعليم ، والتدريب ، والعمالة . وترتكز المناقشة ، في هذا الفرع ، على المعايير العالمية المختلفة التي وضعتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وتعتبر الصكوك التالية أكثر الصكوك القانونية صلة بالموضوع :

(١) ميثاق الأمم المتحدة ؛

(ب) الاعلان العالمي لحقوق الانسان (قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف

(د - (٣) ؛

(ج) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية  
(القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) ، المرفق) ؛

(د) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (القرار ٢٢٠٠ ألف  
(د - ٢١) ، المرفق) ؛

(هـ) إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (القرار ١٩٠٤  
(د - ١٨) ؛

(و) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (القرار  
٢١٠٦ ألف (د - ٢٠) ، المرفق) ؛

(ز) الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها  
(القرار ٣٠٦٨ (د - ٢٨) ، المرفق) ؛

(ح) التمييز في مجال الاستخدام والمهنة (٢) ؛

(ط) اتفاقية مناهضة التمييز في مجال التعليم (٣) ؛

(ي) إعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن العنصر  
والتمييز العنصري (٤) ؛

(ك) اعلان حقوق الطفل (القرار ١٣٨٦ (د - ١٤) .

٤ - ولدى تقييم مدى انطباق المعايير الواردة في هذه الصكوك الدولية ، نجد أنها تتضمن نوعين من الأحكام : أحكام تنطبق بصورة عامة وأحكام تنطبق على فئات محددة بعينها . فمن المسلم به ، على سبيل المثال ، ان أغلب الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنطبق على "الجميع" دون تحديد ، ولكن تبسؤ بعضها مقصورة على المواطنين ، ويتعلق بعض منها بغير المواطنين فقط ، وتنطبق حقوق أخرى صراحة على جميع الافراد الموجودين داخل إقليم الدولة والخاضعين لولايتها (٥) .

٥ - وهناك نقطة ذات طابع عملي أكبر تتعلق بعملية التنفيذ الناشئة عن ذلك .

فكثير من المعايير تشملها ، الى حد ما ، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ، وتغطيها لجنة القضاء على التمييز العنصري التي تتلقى تقارير دورية من ١٢٤ دولة من الدول الاطراف في الاتفاقية . وواضح من الحوار في الجلسات حيث يطلب اعضاء اللجنة معلومات إضافية من ممثلي الدول الاطراف ان عملية التنفيذ على الصعيد الوطني تتأثر كثيرا بتلك الاسئلة وبكون التقارير الدورية التالية ستنحو الى توفير مزيد من التفاصيل عن النقاط المشاركة .

#### الف - المعايير الموضوعة لحماية الاطفال من التمييز العنصري

٦ - يؤكد المبدأ ١ من إعلان حقوق الطفل (القرار ١٣٨٦ (د - ١٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩) انه يجب ان يتمتع الطفل بجميع الحقوق المقررة في هذا الاعلان و "ان يتمتع بهذه الحقوق دون أي تفويق أو تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي ، أو الاصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو أي وضع آخر يكون له أو لاسرته" .

٧ - وفي مشروع اتفاقية حقوق الطفل (E/CN.4/1985/64 ، المرفق الاول) . ويرد نص مماثل ، ولكنه يذكر ، على وجه التحديد ، ان الدول الاطراف في الاتفاقية تمنح الحقوق المنصوص عليها "لكل طفل في اراضيها" دون تمييز .

٨ - إن اتاحة فرص التعليم واشكال التعليم المحددة في إعلان حقوق الطفل تتجاوز الواقع بالنسبة لاغلبية أطفال العالم في الوقت الراهن . فالاعلان ينص ، في المبدأ ٧ ان :

"للطفل حق في تلقي التعليم ، الذي يجب ان يكون مجانيا وإلزاميا ، في مراحله الابتدائية على الاقل ، وأن تهدف الى رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه ، على أساس من تكافؤ الفرص ، من تنمية ملكاته وحمايته وشموره بالمسؤولية الادبية والاجتماعية ، ومن ان يصبح عضوا مفيدا في المجتمع" .

٩ - ويضع مشروع اتفاقية حقوق الطفل أيضا معايير بعيدة المدى فيما يتعلق بالتعليم . فوفقا لمشروع المادة ١٥ ، تعترف الدول الاطراف بحق الطفل في التعليم . ويحدد بعد ذلك أنه :

"سعيًا إلى الإعمال الكامل لهذا الحق على أساس تكافؤ الفرض ، تقوم  
بوجه خاص بما يلي :

(أ) جعل التعليم الابتدائي مجانيًا وإلزاميًا في أقرب وقت ممكن ؛

(ب) تشجيع تطوير شتى أشكال نظم التعليم الثانوي ، سواء المهني  
والعام ، بقصد توفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال ، وتتخذ التدابير المناسبة  
مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها ؛

(ج) جعل التعليم العالي ، بشتى الوسائل المناسبة ، متاحًا  
للجميع بصورة متساوية على أساس القدرات ."

باء - المعايير الموضوعية لحماية الأقليات  
الأثنية والدينية واللغوية

١٠ - يرجع تاريخ الالتزامات الدولية الخاصة بحماية حقوق الأقليات إلى النصف الأول  
من القرن التاسع عشر . وبعد الحرب العالمية الأولى "وضع الأشخاص المنتمون إلى  
الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية في كفالة عصبة الأمم للإشراف على نظام يلزم  
مختلف الدول التي لديها أقليات بين سكانها بأن تتولى حماية حياة هؤلاء الأشخاص  
وحريتهم حماية تامة وكاملة" (٦) .

١١ - وأتاحت فترة وجود عصبة الأمم منظورًا واضحًا فيما يتعلق بمفهوم هام من  
المفاهيم التي أرست دعائم حقوق الأقليات منذ ذلك الوقت . من ذلك أن الفتوى التي  
صدرت عن محكمة العدل الدولية الدائمة في عام ١٩٢٥ بشأن مدارس الأقليات في البانيا  
حددت أن نظام الأقليات القائم آنذاك :

"كان يهدف ، أصلاً إلى تحقيق غرضين : الفرض الأول ، المساواة الكاملة  
بين مواطني الدولة المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية  
والمواطنين الآخرين (يقصد الأغلبية) ، والفرض الثاني أن يضمن لعناصر الأقلية  
الوسائل المناسبة للمحافظة على مميزاتها العرقية وثقافتها وخصائصها  
الوطنية" (٧) .

١٢ - وذكرت المحكمة أن هذين الهدفين مترابطين ترابطا وثيقا إذ أنه لا يمكن تحقيق المساواة الكاملة بين الاغلبية والاقلية اذا تعذر على الاخيرة إقامة المؤسسات التي تسمح لها بالمحافظة على مميزاتها الخاصة . وبناء على ذلك ، يلاحظ دهنستين أن "المبدأ الاساسي في حماية الاقليات هو أن لكل اقلية الحق في المساواة الكاملة وفي المحافظة على هويتها المنفصلة الى جانب الاغلبية" (٧) .

١٣ - وبالرغم من أن هذا النظام المحدد لحماية الاقليات قد ألفي ، تنعكس مبادئه فتوى عام ١٩٣٥ في الاعمال التي إظلمت بها حديثا الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . فبمقتضى الفقرة ١ (ج) من المادة ٥ من اتفاقية مناهضة التمييز في مجال التعليم (٨) التي إعتدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٦٠ ، توافق الدول الاطراف على أنه :

"من الضروري الاعتراف بحق أعضاء الاقليات الوطنية في ممارسة أنشطتهم التعليمية الخاصة ، بما في ذلك إقامة المدارس وإدارتها ، فضلا عن استخدام أو تعليم لغتهم الخاصة ، رهنا بالسياسة التعليمية لكل دولة وبالشروط التالية :

١١' الا يمارس هذا الحق بطريقة تمنع أعضاء هذه الاقليات من فهم ثقافة ولغة المجتمع ككل ، أو من المشاركة في أنشطته ... " .

وتنص اتفاقية اليونسكو أيضا على أنه ينبغي ألا يكون مستوى التعليم في هذه المدارس أدنى من المستوى العام الذي تقرره السلطات المختصة للنظام التعليمي ككل . وتنص الاتفاقية ، بالاضافة الى ذلك ، على أن يكون الالتحاق بتلك المدارس اختيارا .

١٤ - وتتضمن المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية معيارا من المعايير الهامة لحماية الاقليات ، وفيما يلي نصها :

"لا يجوز ، في الدول التي توجد فيها اقلية اثنية أو دينية أو لغوية ، أن يحرم الافخاص المنتسبون الى الاقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم ، بالاشتراك مع الاعضاء الاخرين في حياتهم" .

١٥ - ويؤدى مبدأ عدم التمييز دورا هاما في حماية الاقليات داخل اطار المعايير العامة والعالمية لحماية جميع الافخاص في كل البلدان . وقد اعيد تأكيد مبدأ عدم التمييز ودعمه وتطويره في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠) المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ . فبموجب المادة ٥ من هذه الاتفاقية ، تتعهد الدول الاطراف بضمان المعاملة على قدم المساواة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل انسان دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الاصل القومي أو الاثني .

١٦ - وتضمن المادة ٢ من الاتفاقية ، في الوقت نفسه ، أن تقوم الدول الاطراف ، عندما تقتضى الظروف ذلك ، باتخاذ التدابير الخاصة والملمومة اللازمة ، في الميدان الاجتماعي ، والاقتصادي ، والثقافي والميادين الأخرى "التأمين النماء الكافي والحماية الكافية لبعض الجماعات العرقية ، بقصد ضمان تمتعها وتمتع الافراد المنتمين اليها بالمساواة التامة في حقوق الانسان والحريات الاساسية" . وتؤكد ، بالاضافة الى ذلك انه "لا يجوز ، في أى حال ، أن يترتب على هذه التدابير ، نتيجة لذلك ، اإدانة أية حقوق متفاوتة أو مستقلة تختلف باختلاف الجماعات العرقية بعد بلوغ الاهداف التي اتخذت من أجلها" .

١٧ - إن مراعاة الاحتياجات اللغوية والثقافية للأطفال المنتمين الى مجموعات الاقلية تعتبر ، في المعايير ، جزءا من الجهود المبذولة لتعزيز المساواة وفرص الوصول الى لغة الدولة التي يعيشون فيها وثقافتها . ويعتبر ما يلازم ذلك من جهد في سبيل تعزيز المعرفة بثقافة الاقلية ، هدفا في حد ذاته ، بصورة عامة ، وأيضا وسيلة لتحقيق المساواة في ثقافة الاغلبية ويتحقق ذلك جزئيا من خلال احترام الشخص لذاته ولثقافته الخاصة . وتعتبر ضرورة وجود المساواة والفرص في مجتمع عالمي متعدد الثقافات أمرا مسلما به أيضا . من ذلك أن مشروع اتفاقية حقوق الطفل ينص ، في مشروع المادة ٩ على أن تقوم الدول الاطراف بتشجيع التعاون الدولي في انتاج وتبادل ونشر المعلومات من هتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية .

جيم - المعايير التي توفر الحماية لابناء  
العمال المهاجرين

١٨ - لا توفر المعايير الموضوعة لحماية الاطفال من التمييز العنصرى ، فيما يتعلق بالتعليم والتدريب والعمالة ، حماية في جميع الاحوال لابناء العمال المهاجرين . لان



هؤلاء الاطفال ليسوا ، في الغالب ، من مواطني البلد الذي يعيشون فيه . وفي الواقع ، يتعرض أبناء العمال المهاجرين للتمييز لانهم أجانب ، والتمييز الناجم عن المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعاني منها الجماعات المتضررة ماليا في المجتمع<sup>(٩)</sup> . فاذا كانوا ينتمون الى جماعة إثنية تختلف اختلافاً بيناً عن أغلبية السكان ، فقد يتعرضون للتمييز العنصري .

١٩- وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ (د - ٢١) ، المرفق) على أن تتعهد الدول الاطراف بتأمين الحقوق المعلنة في العهد بدون تمييز من أي نوع بسبب العرق أو اللون أو النسب أو غير ذلك من الاسباب . غير أن هذا الحكم الوارد في الفقرة ٢ من المادة ٢ ، مقيد في الفقرة ٣ حيث ينص على أنه يجوز "للبلدان النامية ، مع إيلاء المراعاة الحقة لحقوق الانسان واقتصادها القومي ، تقرير مدى ضمانها لغير مواطنيها الحقوق الاقتصادية المعترف بها في هذا العهد" . وينبغي أيضا ملاحظة أن عبارة "بدون تمييز" الواردة في الفقرة ٢ من المادة ٢ ، قد أدخلت بدلا من عبارة "بدون تفرقة" وذلك لتسمح للدول ببعض الحرية في التمييز بين فئات معينة من الافراد مثل المواطنين ، وغير المواطنين .

٢٠- ويستبعد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، بوضوح ، غير المواطنين ، من التمتع بالحقوق المنصوص عليها في المادة ٢٥ ، إذ ينص صراحة على أن يكون لكل مواطن الحق والفرصة في أن يشارك في ادارة الشؤون العامة ، وأن ينتخب ويُنْتخَب ، وأن تتاح له ، على قدم المساواة عموما مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده .

٢١- وفي الوقت نفسه ، يورد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أحكاما معينة ، تتناول غير المواطنين . فبموجب المادة ١٣ ، لا يجوز إبعاد الاجنبي المقيم بصفة قانونية في اقليم دولة ، بطرده طردا استبداديا ، "ما لم تحتم دواعي الأمن خلاف ذلك" .

٢٢- وهناك مواد أخرى في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، تسمح بأكثر من تفسير فيما يتعلق بانطباقها على غير المواطنين . فالحكم الوارد في المادة ١٢ والذي ينص على أن لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل اقليم دولة ما حق حرية التنقل وحرية اختيار مسكنه (الفقرة ١) ، وأن لأي شخص حرية مفادرة أي بلد

(الفقرة ٢) ، لا ينظر اليها بصفة دائمة على أنها حقوق غير مقيّدة بالنسبة لغير المواطنين . ولذلك ، أشيرت نقطتان خلال مناقشة هذه القضية في لجنة حقوق الانسان (١٠) . فقد لاحظ عدّة متحدثين من ناحية ، أنه قد يعتبر من المشروع أو من الضروري للدولة أن تفرض قيودا على تلك الحقوق بالنسبة للعمال المهاجرين ، في ظل ظروف معيّنة . ومن ناحية أخرى ساد ، شعور على نطاق واسع بأن أيّا من تلك القيود ينبغي أن تكون "متسقة مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد" ، وامترعي الانتباه الى أهمية الاحكام العامة لعدم التمييز الواردة في الفقرة ١ من المادة ٢ . واستنادا الى تلك الاحكام "تتعمّد كل دولة طرف في العهد باحترام الحقوق المعترف بها في هذا العهد . وبكفالة هذه الحقوق لجميع الافراد الموجودين في اقليمها والداخلين في ولايتها ، دون أي تمييز من أي نوع بسبب العرق ، أو اللون ، أو الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي ، أو الامل القومي أو الاجتماعي ، أو الثروة ، أو النسب ، أو غير ذلك من الاسباب" .

٢٣- وقد صيغ اعلان الامم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (قرار الجمعية العامة ١٩٠٤ (د - ١٨)) في عبارات شاملة . فعلى سبيل المثال ، يؤكد في الفقرة ١ من المادة ٢ أنه "يحظر على أية دولة أو مؤسسة أو جماعة أو أي فرد اجراء أي تمييز كان ... بسبب العرق أو اللون أو الاصل الاثني" . ومن ثم ، يمنع التمييز بين الاجانب والمواطنين بسبب العرق . ومع ذلك فلا يوجد في الاعلان ما يثنى الدول عن التفرقة بين المواطنين وغير المواطنين على هذا النحو .

٢٤- وقد ورد هذا القيد بصراحة تامّة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وبالتحديد في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١ . فقد جاء في الفقرة ٢ ان الاتفاقية "لا تسري على أي تمييز أو إستثناء أو تقييد أو تفضيل بين المواطنين وغير المواطنين من جانب أيّة دولة طرف فيها" . وتنص الفقرة ٣ على ما يلي ،

"يحظر تفسير أي حكم من احكام هذه الاتفاقية بما ينطوي على أي مساس بالاحكام القانونية السارية في الدول الاطراف فيما يتعلق بالجنسية أو المواطنة أو التجنّس ، شرط خلو هذه الاحكام من أي تمييز ضد أيّة جنسية معيّنة" .

٢٥- وتسمح هذه الاحكام للدول باجراء تمييز بين المواطنين والاجانب بمقتهم اجانب . ولكنها لا تستبعد الاجانب من حماية الاتفاقية في جوانب أخرى . وبالتالي فيجب

أن تقرّ الأحكام المختلفة للاتفاقية بالارتباط مع الشروط التحفظية الواردة في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١ ، على حين أن الأحكام الأخرى ربما لم تتأثر بالتحفظات . وهكذا ، فعلى سبيل المثال ، تفرض المادة ٦ التزاما على الدول الأطراف بأن تكفل "لكل إنسان داخل في ولايتها حق حمايته على نحو فعّال والحصول على تعويضات عن طريق الرجوع إلى المحاكم الوطنية وغيرها من مؤسسات الدولة المختصة ضد أي عمل من أعمال التمييز العنصري" يتنافى مع هذه الاتفاقية . ويبدو أنه يترتب على ذلك ، أن غير المواطنين ، مثلهم في ذلك مثل المواطنين ، سيحق لهم الحصول على ترضية من المحاكم ما لم يبدو أن العمل التمييزي الذي تجري المطالبة بالحصول على ترضية بسببه ، يمكن أن يكون من أعمال التمييز أو الاستثناء أو التقييد التي تفرضها الدولة بموجب الفقرة ٢ من المادة ١ ضد أي أجنبي بوصفه أجنبيا . ومن ثم فإنه من وجهة النظر التقنية والقانونية قد لا تقيّد التحفظات الواردة في المادة ١ بشكل كبير انطباق الاتفاقية على أبناء العمال المهاجرين ، الذين يعتبرون أجنبيا . ومع ذلك ، ففي التطبيق العملي ، يمكن أن يشكّل هذا القيد ، على الرغم من صغره ، مشاكل كبيرة لصفار السن وآبائهم إذا لم تتوفر لديهم القاعدة الاقتصادية الصلبة ومهارات الاتصال التام باللغة الوطنية .

٣٦- وتنص الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (رقم ٩٧) لسنة ١٩٤٩ (١١) ، والتي اعتمدها منظمة العمل الدولية ، على ضرورة أن تضمن الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية التي صدّقت على الاتفاقية للمهاجرين المقيمين بمدة قانونية في إقليمها ، معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك الممنوحة للمواطنين ، "بدون تمييز بسبب الجنسية أو العرق ، أو الدين أو الجنس" . ويجب تطبيق معاملة مساوية حيثما توجد قوانين أو قواعد تتعلّق بالأجور ، وبدلات الأسرة ، وساعات العمل ، والحد الأدنى لسن الالتحاق بالوظيفة ، والتمهّن والتدريب المهني ، أو القضايا ذات الصلة المتعلقة بعمل صفار السن .

٣٧- وتسمى اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٥ (رقم ١٤٣) والمتعلّقة بالهجرة في ظروف اعتسافية وتعزيز المساواة في الفرص والمعاملة بالنسبة للعمال المهاجرين<sup>(١٢)</sup> ، إلى أن تقيّد بشكل أكثر فعالية الانتقال السري للمهاجرين وتشغيلهم بشكل غير قانوني . كما تنص أيضا على معايير أخرى لتعزيز المساواة في الفرص ، ومعاملة العمال المهاجرين بصورة مساوية على الأقل مع المواطنين ، في الأمور التي ينظمها القانون أو الإجراءات الإدارية . وتحمي الاتفاقية العمال المهاجرين من الترحيل وتحثّ على أن تكفل لهم معاملة مساوية للمواطنين فيما يتعلّق بالامتن

الوظيفي واعادة التدريب في حالة اقامة العامل المهاجر بصفة قانونية في اقليم الدولة "بفرض العمل".

٢٨- وتحمي التوصية المتعلقة بالعمال المهاجرين لعام ١٩٧٥ (رقم ١٥١) (١٣) كلا من العمال المهاجرين وافراد أسرهم ، الموجودين بصفة قانونية في بلد اقامتهم . وبموجب هذه التوصية ، يحق لابناء العمال المهاجرين أن يحظوا بمساواة في الفرص والمعاملة ، على نحو ففّال ، مع المواطنين ، فيما يتعلّق بالحصول على توجيه مهني وتعيين المكان الملائم لهم ، والتدريب المهني والامن الوظيفي . وتشجّع أحكام التوصية على حماية ابناء العمال المهاجرين فيما يتعلّق بالاضرار القانونية التي قد يتعرضون لها بوصفهم ابناء لعمال مهاجرين يكونون ، في اغلب الاحوال من غير مواطني البلد الذي يمشون فيه . ومع ذلك ، فينبغي أن يلاحظ ، أن هذه الاحكام هي مجرد جزء في توصية غير ملزمة . وتعتبر المعايير التي حدّتها اتفاقية ١٩٧٥ اقل ملاءمة التي حد بعيد بالنسبة لابناء العمال المهاجرين .

#### دال - معايير المساواة في الحصول على التعليم والتدريب

٢٩- وضع مبدأ المساواة في الحصول على التعليم والتدريب كجزء من المكوك القانونية الدولية المختلفة . وورد في المادة ٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (ثالثا) المؤرّخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ أن لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الاعلان ، دونما تمييز من أي نوع ، ولا سيما التمييز بسبب العنصر ، أو اللون ، ... أو أي وضع آخر . ثم يشير الاعلان بشكل محدد في المادة ٢٦ الى التعليم :

"١ - لكل شخص حق في التعلّم . ويجب أن يوفّر التعليم مجاناً ، على الاقل في مرحلتيه الابتدائية والاساسية . ويكون التعليم الابتدائي الزامياً . ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم . ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم .

"٣ - يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الانسان وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية . كما يجب أن يعزّز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الامم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية ، وأن يؤيد الانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة لحفظ السلام .

٣ - للآباء ، على سبيل الأولوية ، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم " .

٣٠ - ويحدد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه المبادئ تحديداً أوضح ويذكرها بشكل يحتمل الدول الأطراف المسؤولية . وهكذا "تتعهد الدول الأطراف ... بضمان استعمال الحقوق المنصوص عليها ... دون أي تفرقة كالتفرقة بسبب العرق ، أو اللون ... أو غير ذلك من الأسباب" (الفقرة ٢ من المادة ٢) . ثم ينص في المادة ١٣ على ما يلي :

١ - "تقرُّ الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم . وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم الى الانماء الكامل للشخصية الانسانية والحض بكرامتها والى توطيد احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية . وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الاسهام بدور نافع في مجتمع حر ، وتوثيق أوامر التفاهم والتسامح والصدقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السكانية أو الاثنية أو الدينية ، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم .

٣ - "وتقرُّ الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة الشاملة لهذا الحق يتطلب :

(أ) جعل التعليم الابتدائي الزامياً واثابته مجاناً للجميع ؛

(ب) "تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه ، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني ، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم ؛

(ج) "جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة ، تبعاً للكفاءة ، بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم ؛

(د) "تشجيع التربية الاساسية أو تكثيفها ، الى أبعد مدى ممكن ، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية ؛

"(هـ) العمل بنشاط على إنشاء شبكة مدرسية على جميع المستويات ، وإنشاء نظام منح وافي بالغرض ، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريسي" .

٣١- ولا تنص الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (قرار الجمعية العامة ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠) ، المرفق) على عمل محدد بوضوح من جانب السلطات العامة ، فحسب ، وإنما تنص أيضا على "أن تقوم كل دولة طرف بجميع الوسائل المناسبة ، بما في ذلك من التشريعات المقتضاة إذا تطلبت الظروف ، بحظر وإنهاء أي تمييز عنصري يصدر عن أي أشخاص أو أية جماعة أو منظمة" (فقرة ١ (د) من المادة ٢) . وقد كتب هويلب في ورقة مقدمة الى الجمعية الأمريكية للقانون الدولي سنة ١٩٧٥ أن هذه المادة التي "تغطي العلاقات بين أفراد أو جماعات أو منظمات" والتي تحظر قيام الدولة بعمل غير مرغوب فيه "مادة لها أبعاد واسعة النطاق للغاية" . ويلاحظ أيضا أن عبارة "الحياة العامة" الواردة في الفقرة ١ من المادة ١ لا تستعمل كمترادف لـ "العمل الحكومي" بل تشمل أيضا نطاقا كاملا من العمل الفردي ، غير الحكومي توضحه المادة ٥ بأكملها (١٤) .

٣٢- وبناء على ذلك فإن أساس التنفيذ الفعّال لهذه الاتفاقية يستند بوضوح الى مسؤولية كل دولة طرف في أن توفر داخل أراضيها قوانين تكفل التصرف الرسمي وغير الرسمي الذي يضمن المساواة للجميع فيما يتعلق بقائمة حقوق واسعة النطاق . وتشمل الحقوق المحددة ، في الفقرة (هـ) من المادة ٥ الحق في التعليم والتدريب وحق الاسهام على قدم المساواة في النشاطات الثقافية .

٣٣- وقد نوقش الحق في التدريب بوجه عام مرتبطا بمناقشة الحق في التعليم . وحتى عندما لا يتم توضيح ذلك صراحة ، فإن التدريب من أجل الاعمال المنتجة غالبا ما يكون جزءا ضمينا في العديد من برامج التعليم الثانوي والدراسات المتقدمة . وتناقش المساواة في الحصول على التدريب مرتبطا في بعض الاحياز بمناقشة المساواة في تقلد الوظائف العامة . ونتيجة لذلك فإن المعايير القانونية المتعلقة بالتدريب لا تحدد عموما بصورة منفصلة عن المعايير المحددة المتعلقة بالمساواة في حقوق التعليم وتقلد الوظائف العامة .

٣٤- وتحدد الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (١٥) تدابير اضافية

لكفالة المساواة في الحصول على التعليم والتدريب بدون تمييز بسبب العرق أو اللون أو أي تمييز آخر يرمي إلى النيل من المساواة في المعاملة أو يؤثر عليها . وتشمل هذه التدابير الواجبات التالية كما وردت في المادة ٤ :

"تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية - فضلا عما تقدم بأن تضع وتطور وتطبق سياسة وطنية تستهدف ، عن طريق أساليب ملائمة للظروف وللعمرف السائد في البلاد ، دعم تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في أمور التعليم ولاسيما :

"(أ) جعل التعليم الابتدائي مجانيًا واجباريًا ، وجعل التعليم الثانوي بشئى أشكاله متوفرًا وسهل المنال بصفة عامة للجميع ، وجعل التعليم العالي كذلك متاحًا للجميع على أساس القدرات الفردية ، وضمان التزام الجميع بما يفرضه القانون من الانتظام بالمدرسة ؛

"(ب) ضمان تكافؤ مستويات التعليم في كافة المؤسسات التعليمية العامة في نفس المرحلة ، وتعادل الظروف المتعلقة بجودة التعليم المقدم ونوعيته ؛

"(ج) القيام بالوسائل المناسبة ، بتشجيع ودعم تعليم الأشخاص الذين لم يتلقوا أي تعليم ابتدائي أو لم يتموا الدراسة في المرحلة الابتدائية حتى نهايتها ، وتوفير الفرص أمامهم لمواصلة التعلم على أساس قدراتهم الفردية ؛

"(د) توفير التدريب لجميع المشتغلين بمهنة التعليم دونما تمييز" .

هاء - وضع معايير لتطوير البرامج التعليمية لمكافحة الأفكار والمواقف العنصرية

٣٥- إن تكافؤ الوصول إلى التعليم ، في النضال للقضاء على العنصرية بواسطة التعليم والتدريب ، هو أحد الجوانب الرئيسية للاستراتيجية . أما الجانب الآخر فهو محتوى البرامج التعليمية والطريقة التي يمكن بها لهذه البرامج أن تكافح بأقصى

درجة من الفعالية ، المعلومات الزائفة والتحيّز ، وأن تولد مواقف تقوم على الاحترام المتبادل بين الجماعات المختلفة ثقافيا وعرقيا .

٣٦- وهكذا ، فإن اعلان الامم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يحتوي على نوعين من الاحكام . ويرد في المادة ٢ التي تنص على اتاحة المساواة أن :

" ١ - تبذل جهود خاصة لمنع التمييز بسبب العرق أو اللون أو الاصل الاثني ولاسيما في ميادين الحقوق المدنية ، ونيل المواطنة ، والتعليم ، والدين ، والعمالة ، والمهنة والاسكان .

" ٢ - يتاح لكل انسان ، على قدم المساواة ، دخول أي مكان أو مرفق مفتوح لعامة الجمهور ، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الاصل الاثني" .

٣٧- وفي الوقت ذاته ، تهدف المادة ٤ الى مكافحة النعرات وتغيير السياقات التي تؤدي الى ادامة التمييز وهي تؤكد على أن "تتخذ جميع الدول تدابير فعّالة لاعادة النظر في السياقات الحكومية والسياسات العامة الاخرى والالفاء القوانين والانظمة المؤدية الى اقامة وادامة التمييز العنصري حيثما يكون باقيا . وعليها من التشريعات اللازمة لحظر مثل هذا التمييز واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمحاربة النعرات المؤدية الى التمييز العنصري .

٣٨- وأما تدابير مكافحة النعرات ، فإن المادة ٧ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، تنص على ما يلي :

"تتعهد الدول الاطراف بأن تتخذ تدابير فورية وفعّالة ، ولاسيما في ميادين التعليم والتربية والثقافة والاعلام بفيه مكافحة النعرات المؤدية الى التمييز العنصري وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين الامم والجماعات العرقية أو الاثنية ..."

٣٩- ويحدد برنامج عمل العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري اجراءات اخرى تدعو الدول الى العمل على تغيير المواقف والممارسات . فهي مدعوة في الفقرة ١٦ الى "استخدام التربية والتعليم والتدريب استخداما فعّالا لتهيئة الجو



المناسب لاستئصال العنصرية والتمييز العنصري" . وتذكر على وجه التحديد أن التربية والتعليم والتدريب "ينبغي أن تستخدم كسبل لفضح الخرافات والمفالطات التي تتصف بها النظريات والفلسفات والأفكار والمواقف الملازمة للأعمال التمييزية القائمة على أساس الفوارق العرقية..." .

٤٠- وفي الفقرة نفسها يدعو برنامج العمل الدول الى :

"(أ) أن تفحص الكتب المدرسية المتعلقة بالتاريخ والجغرافيا والدراسات الاجتماعية بغية تصحيح أي تقييم خاطئ، للبيانات التاريخية والاجتماعية ، أو عرضها بشكل غير متوازن ، مما قد يولد التحيز العنصري ؛

"(ب) أن تضمن توعية المدرسين بالحد الذي قد يبلغونه في تصوير التحيزات السائدة في مجتمعهم ، والايماز اليهم بتفادي هذه التحيزات ؛

"(ج) أن تتيح الفرص الكافية في المدارس ومؤسسات التعليم العالي لدراسة الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري ؛

"(د) أن تتيح امكانية اطلاع التلاميذ والطلاب في جميع المراحل على المنشورات والوثائق المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري ؛

"(هـ) أن تكفل لهيئة التدريس في أية مؤسسة أن تعكس الى أقصى حد ممكن التركيب العرقي والاشني واللغوي للمجتمع المحلي . وينبغي وضع برامج عمل ايجابية لتسهيل توظيف المدرسين الذين يمثلون التركيب العرقي والاشني واللغوي للمجتمع ؛

"(و) أن تتيح للأشخاص المنتمين الى كل المجموعات السكانية موارد المدارس وتسهيلات التدريس والتدريب ؛

"(ز) أن تتخذ تدابير علاجية في الحالات التي تكون فيها مجموعات معينة ، عرقية أو اشنية أو لغوية أو غيرها ، قد عاشت ماضيا يتصف بالحرمان لأسباب تتعلق بأصلها وتكون فيها هذه الحالات قد أسهمت في انخفاض المستويين

التعليمي والمعيشي للأشخاص المنتهين الى مجموعات مكانية شتى . وهذه هي مسؤولية المجتمع . وقد يتطلب ذلك برامج تعليمية خاصة على جميع مستويات المجتمع ؛

"(ج) أن توعي القائمين على إنفاذ القوانين ، في معرض تدريبهم بإمكانية التعبير عن تحيز مجتمعهم ؛

"(ط) أن تكفل لمناهج الدراسة أن تتيح تشجيع الحوار بين الأشخاص المنتهين الى شتى المجموعات التي يتألف منها المجتمع . وينبغي أن تكون هذه المناهج متجاوبة مع احتياجات وولغيات كل هؤلاء الأشخاص ، وأن تميز ، حيثما أمكن ، تبادل الخبرات الثقافية . وفي هذا الصدد ، ينبغي السماح للأشخاص المنتهين الى أقليات اثنية ومجموعات عرقية بأن يلقنوا الطلاب ممارسات وقيم كل ثقافة من الثقافات . وينبغي أيضا بذل الجهود لادخال موضوع حقوق الانسان في المناهج المدرسية" .

٤١- ويؤكد برنامج العمل في الفقرة ١٧ أنه : "ينبغي أن تكفل المؤسسات الوطنية توعية الأشخاص بحقوقهم هم وبحقوق الآخرين ، كما ينبغي أن تساعد في مسألة حماية حقوقهم وإعمالها" . وهذا يلقي مسؤولية كبيرة على عاتق الأفراد لرصد حماية حقوقهم هم ورعايتها وكذلك حقوق الأفراد الآخرين ، في حين تلقي ، في الوقت ذاته مسؤولية رئيسية على عاتق المؤسسات الوطنية الرسمية لتقدم تعليم ومعلومات لمناهضة العنصرية . وهكذا يوجد بُعد دولي للمسؤولية الملقاة على عاتق المؤسسات الرسمية والأفراد على حد سواء ، فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة والشاملة لحقوق الانسان . وينبغي للمؤسسات الوطنية "أن تعبئ الرأي العام في بلدانها ضد انتهاكات حقوق الانسان ، ولاسيما الانتهاكات الجسيمة الشاملة ، وخصوصا ضد ممارسات الفصل العنصري والعنصرية والابادة الجماعية" .

٤٢- وبالإضافة الى أن برنامج العمل ينادي باتخاذ اجراءات فردية ووطنية لتقديم التعليم المناهض للعنصرية ، فإنه ينادي أيضا باتخاذ اجراءات على الصعيد الدولي . وقد حثت اليونسكو في الفقرة ٢٠ على أن تواصل أعمالها في تحضير مبادئ توجيهية لتحليل الكتب المدرسية ، وتدريب المدرسين ، وتطوير المناهج الدراسية ، وأن تستحدث مواد توضح كيفية التصدي للتمييز الضارب بجذوره والمستشري في النظام ، وذلك عن طريق برامج علاجية .

### واو - المعايير المتعلقة بالعمالة

٤٣ - يساعد عدد من الصكوك الدولية على حماية أبناء الاقليات والعمال المهاجرين من التمييز العنصرى في مجال العمالة . وينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة ٢٣ على ان لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما ان له حق الحماية من البطالة . وان لكل فرد دون أى تمييز الحق في أجر متساوى للعمل .

٤٤ - وبموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (قرار الجمعية العامة ٢٣٠٠ ألف (د - ٢١) ، المرفق) ، تتعهد الدول الاطراف بتأمين الحقوق المختلفة الواردة فيه ، بدون أى تمييز أيضا بسبب العرق أو اللون ... أو الميلاد أو غير ذلك من الاسباب . وقد نصت المادة ٧ على حق كل انسان في " التمتع بشروط عمل عادلة مرضية " . ومع ذلك فينبغي ان يلاحظ ان عبارة " بدون تمييز " قد استخدمت بدلا من عبارة " بدون تفریق " لتوفير قدر من حرية العمل للدول التي قد ترغب في التفریق بين بعض فئات الافراد مثل المواطنين وغير المواطنين (انظر الفقرة ١٩ اعلاه) . ومن الارجح ان يؤثر هذا التقييد في امكانية تطبيق المادة ٧ من العهد ، على الافراد المقيمين في بلدان دون ان يكونوا من مواطنيها ، ومن بينهم العمال المهاجرون ، وبصفة خاصة أبناء العمال المهاجرين . ولكنها لن تستخدم لإدخال أى شكل من اشكال التمييز القانوني بسبب العرق ، وذلك نظرا للمجموعة الكاملة القائمة من المعايير .

٤٥ - وبالنسبة لابناء العمال المهاجرين ، كثيرا ما تستند المعايير المتعلقة بعدم التمييز التي تحمي آباءهم في مجال العمالة الى العمل الفعلي أو السابق ، ولا تنطبق على الابناء . ولذلك فبموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية لسنة ١٩٧٥ (رقم ١٤٣) المتعلقة بالهجرة في الظروف التسعفية وتوفير الفرص المتكافئة ومعاملة العمال المهاجرين ، يحق للعمال المهاجر المقيم بصفة قانونية في البلد " بغرض العمل " التمتع بنفس المعاملة التي يحظى بها المواطنون فيما يتعلق بالامن الوظيفي وتوفير عمل بديل ، والعمل الذى يؤدي لتوفير قوت الكفاف واعادة التدريب . على ان أبناء العمال المهاجرين الذين هم ليسوا مواطنين في بلد اقامتهم ، لا يتمتعون عادة بهذه الحقوق . لانهم على الرغم من اقامتهم في البلد عادة بصفة قانونية ، فانهم لا يفعلون ذلك في معظم الحالات " بغرض العمل " .

٤٦ - وتزيل التوصية لعام ١٩٧٥ (رقم ١٥) المتعلقة بالعمال المهاجرين (١٣) هذا القيد بالنسبة لابناء العمال المهاجرين . فهي توصي الدول الاعضاء في منظمة العمل

الدولية بضرورة ان يحظى العمال المهاجرون وأفراد عائلاتهم المقيمون بمفحة قانونية داخل البلد " بالمساواة الفعلية في الفرص والمعاملة ، مع المواطنين " بما في ذلك الحصول على التوجيه المهني وخدمات التنسيب وفي التدريب المهني وفي العمل . وعلى الرغم من ان صور الحماية تلك شاملة ، فهي جزء من توصية . ولذلك فان احتمالات ان تدمج تماما في التشريعات الوطنية السارية وفي الممارسات الادارية تقل عنها بالنسبة لاحكام الاتفاقية .

٤٧ - وتضمن مجموعة اخرى من المعايير الموضوعية لمنع التمييز في مجال العمالة بالامترقاق والممارسات الشبيهة به . وتكمل اتفاقية الغاء السخرة (رقم ١٠٥) لعام ١٩٥٧ ، اتفاقية السخرة (رقم ٢٩) لعام ١٩٣٠ ، في المطالبة بالغاء أى شكل من اشكال العمل الالزامي ، ومن بينه العمل الالزامي في السجون ، أو العمل المفروض كعقاب للاشتراك في أية اضرابات ، أو العمل الالزامي المستخدم كوسيلة للإكراه أو التلقين السياسي .

٤٨ - لقد بدأ العمل الذي قامت به الامم المتحدة لوضع معايير لمنع جميع اشكال الامترقاق بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي تنص المادة الرابعة منه على انه " لا يجوز امترقاق أو استعباد أى شخص ، ويحظر الامترقاق وتجارة الرقيق بكافة اوضاعهما " . وفي سنة ١٩٥٦ عقد مؤتمر خاص في جنيف اعتمد اتفاقية تكميلية عن حظر الامترقاق ، وتجارة الرقيق والمؤسسات والممارسات المماثلة للامترقاق (١٧) . وهذه الاتفاقية اوسع في نطاقها من اتفاقية الامترقاق لسنة ١٩٣٦ (١٨) . فهي تغطي مظاهر اساءة المعاملة المشابهة للامترقاق مثل الامترقاق بسبب الديون ، والقنانه وبيع المرأة من خلال زواج لا ترتضيه ، والتبني الزائف للأطفال لاستغلالهم في العمل .

٤٩ - وتؤكد الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله ان الدول الاطراف تتعهد بضمان حق كل انسان ، دون تمييز بسبب العرق ، أو اللون ، أو الاصل القومي أو الاثني ، في المساواة أمام القانون بصدد التمتع " بالحق في العمل ، وفي حرية اختيار نوع العمل ، وفي العمل بشروط عادلة مرضية ، وفي الحماية من البطالة ، وفي تقاضي اجر متساو عن العمل المتساوى ، وفي نيل مكافأة عادلة مرضية " (المادة ٥ ، الفقرة الفرعية ( هـ ) .

٥٠ - وفي النهاية ، من المهم ان نرجع الى اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٠٧) لسنة ١٩٥٧ المعنية بالسكان المحليين والقبليين ، اذ تؤكد هذه الاتفاقية ، في

المادة ١٥ ، انه ينبغي للدول الاعضاء التي اقرتها ، ان تعتمد في اطار قوانينها ونظمها الوطنية ، تدابير خاصة لتأمين الحماية الفعالة فيما يتعلق بالتعيين وظروف استخدام العمال المنتهين الى الفئات السكانية المعنية طالما انهم ليسوا في مركز يتيح لهم التمتع بالحماية التي يكفلها القانون للعمال بصفة عامة .

ثالثا- التمييز العنصري والجهود الرامية الى محاربته  
لما له من اثر على ابناء الاقليات  
والعمال المهاجرين

٥١ - كان الغرض من الكثير من المعايير القانونية التي نوقشت في الفصل السابق هو منع بعض اشكال التمييز التي يمكن ان تمي تعليم وتدريب واستخدام ابناء الاقليات والعمال المهاجرين ، والتي غالباً ما تنجح في ذلك ، وكثير من اشكال التمييز هذه ، له اثر متفاوت على الجماعات العرقية المختلفة . ونتيجة هذا التمييز عنصرية ، بغض النظر عن النية .

٥٢ - ولهذا القسم من الدراما غرضان ، فهو يناقش أولاً ، العملية التي يؤشر التمييز العنصري بواسطتها على ابناء الاقليات والعمال المهاجرين ، وأشار هذا التمييز . أما الهدف الثاني فيتمثل في بيان بعض النهج التي يجري وضعها لجعل الممارسة الاجتماعية متسقة مع القواعد القانونية المعترف بها . وعلى حين يتضمن القسم السابق مناقشة للمعايير المتعلقة بحماية ابناء الاقليات والعمال المهاجرين من التمييز العنصري ، يركز هذا القسم على الواقع الاجتماعي العريض فيما يتعلق بنشأة الاتجاهات العنصرية وانماط السلوك العنصري واستمرارها ، وينظر في اطار هذه المناقشة العريضة ، في آثار التمييز العنصري ، حيث يمكن للمعلومات الحالية ان تسهم في فهم ديناميات العملية الاجتماعية . ويرد في الاقسام الثلاثة اللاحقة مجمل للتدابير التي تقوم الحكومات والجهات الاخرى باتخاذها لإنهاء التمييز العنصري ومناقشة للمشاكل المستعصية عميقة الجذور . ويمكن ان يكون لتلك السياسات والتدابير الرامية الى الوفاء بالمعايير الدولية آثار متعددة ، أولاً ، على وضع سياسة اجتماعية محددة وما يتصل بها من توقعات اجتماعية ، وثانياً ، على القيمة المعيارية الناشئة للقواعد القانونية ذات الصلة .

الف - اللغة والثقافة والتعليم والعنصرية

٥٣ - لقد قيل " ان حداثة من الطفل لا تحول بينه وبين التقاط خيوط المعرفة " ، والمعرفة التي يبحث عنها الاطفال هي التي يحتاجون اليها لفهم النظام الاجتماعي والنظم القيمية التي تحيط بهم ، ففي معظم المجتمعات تتم مواجهة وقبول العناصر الهرمية في النظام الاجتماعي والاهمية النسبية للأب أو الأم أو الخادمة أو الجدة خلال المراحل الاولى للنمو الفكري والعاطفي . وما ان يدرك الاطفال وجود فوارق في النظام الاجتماعي ، سواء في المنزل أو في أسر الأصدقاء ، حتى يبدأوا في البحث ، غالباً دون وعي ، عن ادوات تفسر لهم الواقع المرئي لعلاقات السلطة التفاضلية . وان عدم مناقشة القضايا المتعلقة بالسلطة الاجتماعية عموماً ، على الأقل امام الاطفال ، يكسب البحث عن الادوات مزيداً من الاهمية .

٥٤ - ولا تخلو معظم المجتمعات المتعددة الاجناس من نوع ما من أنواع الترابط بين المركز الاجتماعي والامل العرقي ، وربما تكون هذه هي علاقة السلطة الوحيدة التي تحظى بأقل قدر من الدراسة الامينة والمناقشة الصريحة . ونظراً لأن معظم الآباء وكثيراً من المعلمين لا يملكون فكرة واضحة عن العلاقات المتبادلة المهمة ، فانهم لا يستطيعون التحدث مع الاطفال بشكل فعال في مسألة المركز والعرق . وبالتالي فانهم ينزعون الى اعطاء اجابات ناقصة على الاسئلة والى تلقين الاطفال مواقفهم وتحيزاتهم ببياناتها بطريقتهم وسلوكهم تجاه الأشخاص من الاجناس الأخرى (١٩) .

٥٥ - وان الأبحاث المتعلقة بهذه العلاقة من علاقات السلطة ، وأبرزها ما قامت به اليونسكو ، قد بيّنت ما يلي :

(أ) ان تأريخ الرق والاستعمار قد الحق الضرر بالكثير من الجماعات الاثنية ؛

(ب) ان الفوارق المترتبة على ذلك قد كرستها في الغالب فوارق اقتصادية واجتماعية وافتراسات متحيزة إثنياً لسوء ثقافة الجماعات العرقية المهيمنة ؛

(ج) الثقافات المختلفة نمت في أوضاع مختلفة وتشهد بوجه عام على الذكاء التكيفي لجميع البشر وتركت تراثاً غنياً من التنوع الثقافي ؛

(د) ان جميع البشر ينتمون الى جنس واحد وينحدرون من اصل مشترك ويملكون قدرات متساوية للوصول الى اعلى مستويات النمو الفكرى والاجتماعى .

وتبين هذه الامتنتجات ان عددا من العوامل المتلازمة لاسباب تاريخية لا تستند الى علاقة سببية موروثية لا مفر منها ، فعلى سبيل المثال لا توجد علاقة سببية متاملة بين القدرات الفكرية لجماعة ما واصلها العرقى . وكتب عالم الاحياء والوراثة ، البرت جاكوارد ان الذكاء الانساني يعتمد الى درجة كبيرة على التفاعل بين الخصائص الموروثة والبيئة وان " من المستحيل وضع اى تصنيف للامكانات الفكرية مطابق للموارث التاريخية لمختلف الجماعات البشرية على اساس تصنيف ادائها الفكرى الظاهر " (٢٠) .

٥٦ - ان العلاقات المبينة آنفا يصعب فهمها ونقلها بشكل تام لان ذلك يحتاج الى فهم للروابط السببية ، القائمة منها وغير القائمة . كما ان العوامل التاريخية التي أدت الى اخضاع مختلف الجماعات الإثنية مفهومه على نطاق واسع ولم تعد محتملة . فالرق والاستعمار ينظر اليهما بأنهما بغيضان تماما ، كما ان اشكال التمييز العنصرى الصريح التي عززت العنصرية بشكل فظ لسنوات عديدة هي الآن غير شرعية في كل مكان تقريبا . فهذه الروابط السببية مفهومه تماما ، وبالتالي تبذل جهود كبيرة في جميع انحاء المجتمع الدولى لإزالة آثار الرق والاستعمار والتمييز العنصرى الصريح .

٥٧ - ان العمل على مكافحة المواقف والتحيزات العنصرية المضمرة لم يتقدم بدرجة كبيرة حتى الآن ، وانما يجرى بالتدريج وضع استراتيجيه متكاملة يمكنها ان تكون فعالة . واحد العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية هو النهج المؤسسي الهادف الى ازالة الضرر الفعلي الذى حاق بالاقليات بفرض تغيير مفاهيم الاقليات بواسطة أفراد هذه الجماعات أنفسهم وبواسطة غيرهم . ومن المهم في هذا الخصوص وجود نماذج رائدة وشخصيات ذات وزن من الجماعات الإثنية المتنوعة . والنهج الآخر يتضمن زيادة الاتصالات ما بين الجماعات ، ويفضل ان يبدأ ذلك في مرحلة مبكرة من العمر ، حتى يقل نمو الصور النمطية للجماعات التفضيلية وغير التفضيلية . وتقر هذه النهج ان المعرفة تأتي من الواقع المحسوس المحيط بالفرد ومن تجربة التفاعل المفتوح بين الناس الذين يمكنهم تقديم اختلافاتهم مع اعتزاز بالنفس .

٥٨ - وكان أثر التمييز العنصرى على اطفال الاقليات والعمال المهاجرين هو قللة الإعتزاز بالنفس وتواضع التوقعات ، مما يعكس في الغالب توقعات المعلمين والشخصيات

الأخرى ذات الوزن التي يتم اللقاء بها . وعندما تتجه الشخصيات ذات الوزن الى تمثيل الثقافة المهيمنة بشكل واسع النطاق ، فان كثيرا من الاطفال المنتمين للثقافة الخاضعة لا يشعرون نفسيا انهم يشاركون في الهيكل التعليمي للمجتمع أو المدرسة ، في حين ان الاطفال الآخرين يباشرون دور الخضوع التابع الذي يقلص النمو العاطفي والفكري . ونظرا لوجود عملية مستمرة من التفاعل بين تصور الفرد الداخلي لذاته ، وتأكيد هذا التصور من الخارج ممثلا في توقعات الناس الآخرين الظاهرة ، فان المواقف العنصرية يمكنها ان تحدث أشرا موهنا متزايدا . ويؤدي هذا في المقابل الى قلّة الاعتداد بالنفس واضعاف الفعالية .

٥٩ - ان تيسير التعليم لاطفال الاقليات والعمال المهاجرين باللغة المتحدثة في بلادهم يمكن ان يؤمن مصدرا مهما للإعتداد بالنفس . لقد أعدت البلدان ذات الجماعات السكانية التي تشكل أقلية ، في جميع انحاء العالم ، ترتيبات للأباء ومجالس المدارس المحلية لتقرير حجم تدريس اللغة الوطنية في مختلف المدارس والمناطق الدراسية . ومن المرجح ان يكون التعليم الابتدائي متاحا بلغة الطالب الوطنية ، ان بعض المدارس الثانوية توفر خيارات أخرى . وفي حين ان هدف كثير من البلدان تقديم تجربة مؤقتة حتى يتمكن الطالب من التأقلم مع لغة الاغلبية باقصى ما يمكن من الاعتداد بالنفس ، فانه في بلدان أخرى ، ينظر الى التعليم المستمر بلغات متعددة بوصفه تعليما قيّما في مجتمع عالمي متعدد الثقافات ومطرّد الترابط . ولا يوجد دليل على ان دراسة اكثر من لغة يضر بالنمو الفكري للطفل المصير العادي ، وهناك دليل على انه يعزز فعلا اليقظة الفكرية لديه .

٦٠ - ان السياسات اللغوية المطبقة في البلدان على نطاق العالم تؤدي دورا مهما في تعزيز التصور الذاتي لاطفال الاقليات . وتشكل هذه السياسات جزءا من استراتيجية تهدف لزيادة اعتزاز الانسان بتراثه الإثني والثقافي كوسيلة لتوفير الاساس لنمو الشخصية التام . ويعتبر هذا في المقابل ، على نطاق واسع ، نتيجة طبيعية للتفاعل المفتوح والصحي بين الافراد والجماعات ذات الخلفيات الثقافية المختلفة .

٦١ - وان احد الاسباب الرئيسية لاستمرار العنصرية هو التحيز الإثني اللاواعي من قبل الجماعات الإثنية المهيمنة في كثير من البلدان . فالاطفال في المجموعات المهيمنة يحرمون من فرص التفاعل الصحي مع المجموعات الأخرى وينشأون بالتالي في نظام مقفول ومحدود يجعلهم يحسّون ان التقاليد الاجتماعية لاسرهم هي تقاليد عالمية تتطلع اليها المجموعات والبلدان الأخرى . وفي اطار الدائرة المقفولة من القيم



التفضيلية العائلية فان التعليم الوعظي قد يكون له أثر مضاف إما لأنه يكون مرفوضاً لعدم تطابقه مع الواقع أو لأنه يؤدي الى مناصرة الاتجاهات والسلوك ، ولمعرفة ان الثقافة المهيمنة في بلد ما ليست بالضرورة هي الأفضل ، فان الاطفال المنتمين لهذه الثقافة يحتاجون الى اختبار قوة وقيم المجموعات الثقافية الأخرى . ان الاحترام التام للأشخاص المنتمين لجماعات الاقلية يمكنه ان يساعد في كسر أحد العوامل الرئيسية للتحيز الإثني في العنصرية والاعتقاد الداخلي بأن المجموعة الأقوى هي المجموعة الأفضل .

٦٢ - وفي اطار التجربة التعليمية التي توفر لكل مجموعة احترامها لنفسها يمكن تدريس الحقائق والقيم التي تبين الاكذوبة العلمية للعنصرية ، والفائدة الغنية للتراث الانساني المتعدد الثقافات .

باء - الإعلام والتعليم للحد من آثار  
التمييز العنصري على اطفال الاقليات  
والعمال المهاجرين

٦٣ - بناء على التقارير المرحلية التي قدمت في الآونة الأخيرة من جانب الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، يجري الآن بذل جهد واسع النطاق لتوفير الاعلام الثقيفي لمقاومة الميول العنصرية والتمييز العنصري . وهذا الجهد هو استجابة للاعتراف بأن العنصرية ما زالت قائمة وبإستطاعة المرء أن يرى اتجاهين سائدين ومتساويين . فالحكومات من ناحية تبذل جهداً لتوفير البنى الأساسية والبرامج التعليمية لمقاومة العنصرية ، غير أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية يمكن في الوقت نفسه أن توجج جذوة الاتجاهات العنصرية التي ينبغي أن يكون العلم قد أخمدها الآن .

٦٤ - وقد أخذت نظم التعليم الوطنية على عاتقها في شتى مناطق العالم اطلاع الطلبة على تاريخ العنصرية في سياق ما حددته اليونسكو من مبادئ بشأن انسانية الناس جميعاً . وتهتم هذه النظم أيضاً بإبراز التراث الثقافي المميز للجماعات المختلفة كما تؤكد على أهمية التفاهم والتسامح المشتركين بين مختلف الجماعات العرقية والإثنية .

٦٥ - وقد أكد عدد من البلدان الاهتمام بهذه التوعية في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي . وبلدان الشمال تركز على الاهتمام بالتعليم المبكر . وقد أفادت النرويج في تقريرها الدوري السابع المقدم الى لجنة القضاء على التمييز العنصري أن زيادة الفهم للشعوب الأجنبية ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري "من الاهداف الرئيسية لنظام التعليم في النرويج" ( انظر CERD/C/107/Add.4 ) . ووفقا لوزارة الكنائس والتربية في النرويج :

"ينبغي أن يمتد الاعلام تدريجيا بحيث يشمل جماعات ومجتمعات أكبر عددا وأبعد مسافة حتى يتلقى التلاميذ المعرفة ، لا عن مجتمعهم فحسب بل عن المجتمع العالمي اجمع الذي يتهيأون لدخوله" .

وقد اتخذت الوزارة خطوات في سنة ١٩٧٨ لتكوين لجنة للاعلام بهدف تشجيع تنمية الاتجاهات ازاء المهاجرين . وقد وضعت السويد كذلك برامج لتعليم الكبار وبرامج مدرسية لتشجيع التسامح على وجه التحديد اعترافا بضرورة تحسين الثقيف فيما يتعلق بالمهاجرين الوافدين وتوسيع اتصالاتهم بالسويديين . وتشير نتائج الدراسات الاستقصائية الأولية الى أن هذه الجهود قد نجحت في منع أي نمو في المواقف السلبية التي أبداها في الماضي افراد قلائل .

٦٦ - وقد ظهرت في هولندا أيضا ردود فعل مضادة للمهاجرين الوافدين ، ويجرى حاليا تنفيذ برنامج تعليمي موسع يتضمن اذاعة برامج مدعمة بالوثائق بالراديو والتليفزيون ومقابلات اذاعية مع ممثلي جماعات الاقليات ( انظر تقرير هولندا الدوري السادس الى لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD/C/106/Add.11) ) . ويتضح في الحالات المبلفة ، وجود نمط يبين ان التدابير التصحيحية التي تتخذ من خلال التربية والاعلام لها أثر أكبر في احداث مواقف ايجابية أكبر من الأثر الذي حدث في بداية الحال وأسفر عن خلق مواقف سلبية .

٦٧ - وتؤكد المملكة المتحدة على ضمان الاحترام للتنوع الاثني حيث تقوم سياسة الحكومة على تشجيع التسامح والانسجام العرقي في جميع المدارس سواء ضمت هذه المدارس تلاميذا من الاقليات الاثنية أم لا .

٦٨ - وهناك أيضا في الدول الاشتراكية في اوربا الشرقية والجمهوريات الاشتراكية في اوربا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية برامج شاملة لتشجيع

الافكار الدولية المضادة للعنصرية . وتركز الجمهورية الديمقراطية الالمانية الاهتمام على الاعلام العلمي فيما يتعلق بزييف العنصرية . وفي التقرير الدورى الثامن لهنفاريا (CERD/C/119/Add.2) الذى أكد على أهمية التعليم المبكر ، ورد ذكر التسامح والصداقة بين الامم والقوميات والجماعات العرقية والاثنية . وذكر في التقرير الدورى الثامن لبلغاريا (CERD/C/118/Add.17) أن مناهجها الدراسية حافلة بالافكار الخاصة بالتعاون بين الدول واحترام تاريخ وثقافات الشعوب جميعها .

٦٩ - وذكرت الصين أيضا في تقريرها انه تم وضع برامج هادفة لتشبيط نزعة الغلو في الوطنية بين الاقليات من سكانها ولا سيما تشبيط هذه النزعة بين السكان الذين يشكلون أغلبية سكانها (انظر CERD/C/101/Add.2) .

٧٠ - ويؤكد العراق في تقريره الدورى السابع (CERD/C/107/Add.2) أن عمله في مجال التعليم المضاد للعنصرية يقوم على أساس اتفاقية اليونسكو لمنع التمييز في مجال التعليم ، وكذلك على أساس برنامج عمل المؤتمر العالمى الثانى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى . وبناء عليه ، تدرس موضوعات مثل علم التربية المدنية ، والتاريخ والجغرافيا بحيث يستبعد منها أى "تمييز عنصرى أو تحيز بغية تكوين جيل غير متأثر بالاستعمار والعنصرية" . وقال العراق أيضا في تقريره إن وزارة الثقافة والاعلام تضع من بين اهدافها : احياء التراث الاسلامى ونشر المعرفة عن انجازات وقيم الحضارة العربية وتقييم أثرها على غيرها من الحضارات .

٧١ - ويتجلى أيضا في النهج التعليمى الوارد في دستور افكارها الاقليمية الخاصة بها وكذلك افكار عالمية . وذكر في تقرير هايتي (CERD/C/99/Add.2) ان الحرية والمساواة هما دعائمه الرئيسيتين وان هذين المفهومين لا يتفقان مع التمييز . وذكر التقرير أيضا أن الهيئة التشريعية أدركت حين صاغت الدستور ان الكراهية والتعصب هما أواخر عواقب التمييز العنصرى وان تنمية المثل العليا للوحدة الوطنية ووحدة البلدان الامريكية ، والعالمية هي أنجع الوسائل لمناهضة التمييز العنصرى .

٧٢ - وأهمية التسامح والتفاهم المتبادل موضوع تكرر في الاهداف التعليمية لكثير من الحكومات وكما قال ما ورد في التقرير الدورى الثامن ل قبرص (CERD/C/118/Add.113) أن منهجها لعلوم التربية المدنية يوحى بأن ملوك التلاميذ ينبغي أن يهدف الى القضاء على التعنت واستغلال الحوار للتوصل الى التفاهم المتبادل "وان تكون مواقفهم تجاه غيرهم مواقف تسامح واحترام متبادل" . وذكر التقرير أيضا أن الاطفال في المجتمعات

المتكلمة باليونانية يتعلمون التاريخ والحضارة اليونانية والتركية وخاصة في الميادين التي التقى فيها شعبا هذين البلدين واثروا بعضهم ببعض تأثيرا إيجابيا .

٧٣ - وفي البلدان الافريقية تؤكد البرامج التعليمية لمكافحة الاتجاهات العنصرية على الوحدة الوطنية فضلا عن التفاهم الدولي . وردا على امتفسارات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصرى في آذار/مارس ١٩٨٤ قال ممثل مالي إن التعليم في مالي يستهدف أن يفرس في النفوس رفض جميع الممارسات التمييزية وأن هدف القانون في مالي هو حماية حقوق الجماعات الاثنية المختلفة والتوفيق بين مصالحها لتجنب حدوث أى تمييز .

٧٤ - وفي اجتماع للجنة القضاء على التمييز العنصرى عقد في آذار/مارس ١٩٨٥ ، اشار ممثل نيجيريا الى الدور الذى تقوم به الجامعات في نيجيريا في تشجيع البحوث في مجال الحضارة الافريقية . وقال ان مراكز عدة قد اقيمت لدراسة اللغات والتقاليد ولافريقية والتاريخ والادب الافريقيين كجزء من سياسة ترمي الى تحسين التفاهم على اساس الاحترام المتبادل لذات الجماعات المختلفة (انظر CERD/C/91/Add.32 و 35) .

٧٥ - وقد ذكرت اوغندا في تقريرها لعام ١٩٨٤ ان نظامها التعليمي مصمم لتحقيق الوحدة الوطنية والتكامل الاثني وان الطلبة يشجعون على الذهاب الى مدارس في محافظات غير محافظاتهم (انظر CERD/C/71/Add.2) . وقد ذكرت رواندا في تقريرها في آذار/مارس ١٩٨٤ ان الحركة السياسية في رواندا تتسم بروح التكامل ، فالمانيفستو الصادر عن هذه الحركة يمنع جميع أشكال العنصرية وشعار حزب رواندا هو "السلام والوحدة والتنمية" . وقالت رواندا أيضا انه رغم ان النظام الاقطاعي في البلد ظل موجودا في عام ١٩٥٩ . فان هذا لم يعد مشكلة على الاطلاق ، وأن التزاوج بين الجماعات الاثنية الثلاث قد قضى على كثير من الانقسامات كما فعل العمل التعليمي للحركة الشورية الوطنية من أجل التنمية .

٧٦ - وجاء في التقرير الدورى الخاص لجمهورية تنزانيا المتحدة (CERD/C/75/Add.4) ان المنهج الدراسي بها يحتوى على موضوعات عن التربية المدنية تشمل تاريخ النضال ضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصرى . وشددت الجزائر ، في تقريرها الدورى السادس (CERD/C/106/Add.4) ، على كفاح التحرر والبيئة الثقافية لزيادة تفهم الناس لتاريخهم . وطبقا لميثاق الجزائر الوطنى فان إحدى مهام الثورة الثقافية الجزائرية فيما يتعلق بالتعليم والثقافة ، هي "مكافحة التحيز القائم على العرق أو الطبقة ،

أو الجنى أو العمل ، فضلا عن مكافحة العنف ضد المجتمع ، والنصرة الوطنية والافكار الطائفية" .

٧٧ - وجاء في التقرير الدورى السابع لتونس ( CERD/C/91/Add.28 ) أنها تشجع مفهوم الاخوة وذلك عن طريق اقامة الاحتفالات الثقافية مثل المهرجانات الدولية وعن طريق تقديم المنح التعليمية وغيرها من المساعدات الى اقل الدول الافريقية نموا . وفي المغرب التي تعتبر نفسها جسراً بين أوروبا وافريقيا ، يولى اهتمام كبير للثقافة والقيم الروحية الافريقية السوداء كما جاء في التقرير الدورى السادس لذلك البلد ( CERD/C/90/Add.6 ) . وفي التقرير الدورى الخامس لبوركينا فاسو ( CERD/C/105/Add.5 ) ، ورد أن كتب التاريخ المدرسية توضع تحت إشراف معهد التعليم الافريقي بحيث تقدم هذه الكتب وجهة نظر افريقية وانسانية للتاريخ الذى يبرز اسهام الحضارة الافريقية في حضارة الانسانية .

٧٨ - وهناك في بلدان امريكا اللاتينية أهداف مشابهة لذلك ، فقد ورد في التقرير الدورى الخامس للمكسيك ( CERD/C/115/Add.17 ) أنه تبذل الجهود لتعليم التلاميذ استيعاب حضارتهم وإشراءها وترويجها، وفي الوقت نفسه احترام مظاهر الحضارات الاخرى ؛ ومكافحة الجهل والظلم بجميع انواعه ، وكذلك التزمّت والتحيز ؛ وتنمية مشاعر التضامن الوطنيوالدولي على أساس احترام حقوق بني البشر والامم جميعا . وفي الأرجنتين ، كما ورد في التقرير الثامن لذلك البلد ( CERD/C/118/Add.16 ) ، تبذل الجهود لنشر المعلومات عن التراث الحضارى القديم للبلد وذلك عن طريق وسائط الاتصال الجماهيرى والترويج لما اسهمت به الأرجنتين في الحضارة الوطنية .

جيم - العنصرية والتوقعات ومشكلة الوصول وزيادة

اتاحة التعليم والتدريب لابناء الاقليات

والعمال المهاجرين

٧٩ - بذل جهد كبير في البلدان في جميع انحاء العالم لزيادة وصول الاطفال الى التعليم بغض النظر عن قدرتهم على الدفع وبغض النظر عن المعلومات الاساسية اللغوية والثقافية لاسرهم . ويركز هذا الفرع على المواقف العنصرية المتأصلة التي تهدف الى اعاقه بلوغ هذه الاهداف بالرغم من العمل الايجابي الذى يتم لبلوغها. وجاء في دراسة مشكلة التمييز ضد السكان الاصليين التي اجراها خوسيه مارتينيز كوبو المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان انه لا يوجد دليل على وجود تمييز قانوني فيما يتعلق بوصول

السكان الاصليين للتعليم ، وفي نفس الوقت يشير الى ان الدول لاتعترف عادة بالتعليم التقليدي للسكان الاصليين القائم على اساس العمليات التعليمية الاصلية واستبدالها بعمليات رسمية وغريبة وتمويلية . وعلى الرغم من اعترافه بأنه «كان هناك تحسن كبير في الوصول الفعال» فانه يلاحظ انه لاتزال هناك قيود فعلية ترجع الى الموارد غير الكافية وتوزيعها الجغرافي المتفاوت كما ترجع الى المشاكل اللغوية والفروق في الخلفية الثقافية (انظر E/CN.4/Sub.2/1983/21/Add.8 ، المصفتان ١٣ و ١٤) .

٨٠ - وتبين احدي المشاكل المناظرة بالنسبة لابناء الاقليات وبخاصة ابناء العمال المهاجرين ان هناك حواجز فعلية تعترض المساواة حتى عندما تخصص موارد ضخمة لازالة هذه الحواجز وعندما لا تكون هناك قيود رسمية على الوصول الى التعليم .

٨١ - وكانت الهند اولى البلدان النامية التي طبقت مبداء منح الاستقلال الذاتي اللغوي ، الاقليمي لمختلف الولايات في الهند ، وتتخذ الان خطوات لتحسين امكانية وصول افراد القبائل والطوائف المنظمة الى التعليم بما في ذلك التعليم المجاني بالكامل حتى المرحلة الثانوية . فضلا عن ذلك يحمل عدد متزايد من الطلبة بالمدارس من الطوائف المنظمة والقبائل على مساعدة مالية من اجل التعليم الثانوي والعالي والجامعة (انظر تقرير الهند الدوري السابع (CERD/C/91/Add.26)) وقد خصت باكستان ايضا موارد متزايدة للتعليم والتنمية في المناطق القبلية بها وفي بالوشيتان .

٨٢ - وفي سرى لانكا التعليم مجاني لجميع الاولاد من كل الاعراق وباللغة السنهاليية وبلغة التاميل ومن رياض الاطفال حتى المرحلة الجامعية . وتقدم الكتب الدراسية مجانا في المدارس التي يقدم معظمها ايضا وجبات مجانية ظهرا . فضلا عن ذلك فان منح الاعانة متاحة للطلبة المعوزين . وتخصص الاماكن بالجامعة للطلبة وفقا لصيغة تكرر ٥٥ في المائة للجدارة مع توقف التوازن على موقع منزل الطالب والذي يرجح لزيادة التمثيل من المناطق المحرومة . وتزيد نسبة الطلاب التاميل الذين يقبلون بالجامعة على نسبة التاميل في السكان الوطنيين [انظر تقرير سرى لانكا الاولي (CERD/C/101/Add.6)] .

٨٣ - وتحاول بلدان امريكا اللاتينية ذات الجماعات السكانية الاصلية وضع مزيد من الاحكام الشاملة من اجل ابناء هذه الاقليات ليتعلموا بلغتهم الخاصة ووفقا لما جاء في تقرير اكوادور الدوري الثامن (CERD/C/118/Add.4) يكفل دستور اكوادور للافراد والمنتجين لجماعات السكان الاصليين جميع الحقوق التي يتمتع بها الاكوادوريون

الآخرون . وفضلا عن ذلك تنص المادة ٢٧(٩) من الدستور على ان لافراد السكان الاصليين الحق في التعليم بلغتهم الاصلية . ولتطبيق هذا الحق ادخلت وزارة التعليم والثقافة نظام التعليم الثنائي اللغة الثقافي المشترك عندما يكون الهدف هو تعديل ثقافة السكان الاصليين وانما تثقيفهم داخليا من اجل تنمية ذاتية داخلية اكثر فعالية .

٨٤ - وبدأت نيكاراغوا نوعا مختلفا اختلافا طفيفا من التنمية الثقافية للسكان الاصليين . وقد تم القيام بحملة لتعليم القراءة والكتابة بلغات الاقليات بمشاركة الجماعات الاثنية المعنية بهدف تطوير برنامج تعليمي مستمر ذي أساس جماهيري في منطقة ساحل الاطلسي المحرومة بالبلد حيث معدلات الامية هي بصفة عامة ٧٥ في المائة بالمقارنة ب ٥٠ في المائة لنيكاراغوا ككل، وتوجه حملة تعليم القراءة والكتابة بلفة الاقلية الى الجماعات سواء المتحدثة بالمسكيتو او بالسومو او بانكليزية الكريول (انظر تقرير نيكاراغوا الدوري الثالث (CERD/C/103/Add.1)).

٨٥ - وقد وضعت كولومبيا ايضا استراتيجيات تعليمية تقوم على المشاركة تسمح للسكان الاصليين بتقرير نظام تعليمهم الخاص في المستقبل ، ووضعت للمناطق المختلفة برامج ثنائية اللغة وثنائية الثقافة ويعمل الباحثون مع نحو ٢٥ من الشعوب المحلية لتحليل قواعد النحو في لغاتهم الاصلية . ويبلغ عدد سكان كولومبيا ٢٨ مليونا نصفهم تقريبا من المولدين من الاسبان او البرتغاليين من جهة والهنود الامريكيين من جهة اخرى ونحو ٨ في المائة من الزنوج و١٨ في المائة من مولدين بين البيض والزنوج و٢٠ في المائة من البيض . وهناك ايضا مايقرب من نصف مليون من السكان المحليين يضمهم ٧٧ مجتمعا محليا (انظر تقرير كولومبيا الاولى (CERD/C/85/Add.2)).

٨٦ - والتعليم الابتدائي في بيرو الزامي وللسكان الاصليين الحق في تلقي التعليم الابتدائي بلغتهم . وفي هذه المجتمعات التي ليست الاسبانية فيها لغة الام يتم تشجيع الطلاب بعد تلقي التعليم الابتدائي بلغتهم الاصلية على تعلم اللغة الاسبانية تدريجيا بهدف زيادة قدرتهم على الانتماء للمجتمع الوطني الرئيسي (انظر تقرير بيرو الدوريين الخامس والسادس (CERD/C/90/Add.7)).

٨٧ - وفي الأرجنتين تولي الحكومة اهتماما خاصا لتعليم القراءة والكتابة لمجتمعات السكان الاصليين بها والتي ضعفت في السنوات الاخيرة ويوجد في البرازيل تشريع لتنظيم المركز القانوني للهنود بهدف تشجيع اندماجهم بصورة متناسقة في المجتمع الوطني مع كفاءة الاحترام لقيمهم الحضارية (انظر تقرير البرازيل الدوري السابع (CERD/C/91/Add.25)).

٨٨ - وفي هايتي اصبح تدريس اللغة الكرييولية اجباريا في جميع المدارس الابتدائية ابتداء من نيسان/ابريل ١٩٨٢ بهدف اطلاق الاطفال على الخلفيات الامامية الثقافية الاسرية المختلفة على اساس اجتماعي وثقافي اكثر اتساما بالمساواة . ولن يؤدي هذا الى عدم تدريس اللغة الفرنسية ولكنه يهدف الى زيادة الالمام بالقراءة والكتابة والوصول الفعال للتعليم باللغة الكرييولية والفرنسية بالنسبة لجميع الاطفال في البلد.

٨٩ - ويبدل عدد من البلدان الافريقية جهدا مدروما لزيادة مرافقه التعليمية وعلى الاخص توسيع الخدمات التعليمية والاعلامية بمختلف اللغات الوطنية والاقليمية والمحلية . وفي بوركينا فاسو تعمل لجنة اللغات على وضع هيكل للغات اقليمية عديدة حتى يمكن ان تكتب وتستخدم في نظام تعليمي يعاد تشكيله .

٩٠ - وقد الفت كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا النظم المدرسية القائمة على التمييز التي فصلت بين الاطفال البيض والسود وقد اقام كل من البلدين الان نظاما تعليمية موحدة . وفي كلا البلدين تستخدم اللغة الرسمية وهي الانكليزية على نطاق واسع . وفي زامبيا التعليم مجاني حتى المرحلة الجامعية والمواطنة والوظائف العامة مفتوحة امام الجميع بغض النظر عن العرق او بلد الاصل (انظر CERD/C/106/Add.1 وAdd.7).

٩١ - وفي النيجر حيث اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية تشمل الجهود التي ترمي الى كفاءة التنمية الاجتماعية وزيادة تعليم القراءة والكتابة تقديم برامج اذاعية وتلفزيونية يتم بث ٨٠ في المائة منها بلغات وطنية مختلفة . والتعليم مجاني ويتم تشغيل المدارس "البدوية" في الجزء الشمالي من البلد. ويتبع المدرسون والمدارس نفسها السكان البدو لتحسين وصولهم الفعلي الى التعليم (انظر تقريرى النيجر الدوريين السادس والسابع (CERD/C/91/Add.34)).

٩٢ - وفي السودان تم تشجيع الادماج الوطني والإثني عن طريق كفاءة حق كل مواطن في الإقامة في اى جزء من البلد والحق ابنائه بالمدارس المناسبة لهم (انظر تقرير السودان الدورى (CERD/C/114/Add.1)). وفي الكاميرون حيث تبلغ نسبة الالمام بالقراءة والكتابة ٧٠ في المائة يتم تدريس كل من الفرنسية والانكليزية كجزء من الجهد الرامي الى زيادة الوحدة الوطنية . وفي المرحلة الجامعية يمكن للطلاب ان يختاروا اللغة التي يتم تدريسهم بها، كما ان محطات الاذاعة تقدم برامج تعليمية



واعلامية بكل من اللغتين الانكليزية والفرنسية ( انظر تقريرى الكاميرون الدوريين الخامس والسادس CERD/C/90/Add.1 و Add.5).

٩٣ - وفي عدد من بلدان اوروبا الغربية كان للتمييز العنصرى معترف به على اطفال الاقليات والعمال المهاجرين . ففي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وجدت لجنة للتحرى عن تعليم الاطفال من جماعات الاقليات العرقية ان تلاميذ عديدين من جماعات الاقليات العرقية قد أنجزوا اقل من طاقتهم . وقد اتخذ بناء على ذلك عدد من التدابير لمعالجة هذه الحالة . ومتشجع الحكومة تدريس الانكليزية كلفة ثانية للاطفال الذين تستحدث اسرهم لغات اخرى . وثانيا هناك حاجة الى تدابير اخرى للتصدى لاحترام المنخفض نسبيا للذات لدى الاطفال بجماعات الاقليات العرقية . ويتم التخطيط لاتخاذ مبادرات جديدة للحفاظ على القيم الوطنية ونقلها بطريقة تشجع على التسامح والتوافق العنصرى وكفالة الاحترام للتنوع الاثنى للمملكة المتحدة ( انظر تقرير المملكة المتحدة الدورى السابع (CERD/C/91/Add.24)).

٩٤ - وفي عدد من البلدان وقعت حوادث النزاع العنصرى ضد الاقليات المتشابهة إثنيا وضد العمال المهاجرين والجماعات المهاجرة المختلفة الاخرى . وقد فسرت هذه الاضطرابات على انها دليل على وجود آراء مسبقة عنصرية عميقة . كما ساهمت ايضا في حالة انعدام الامن بالنسبة لاطفال الاقليات وفي التوترات التي واجهها هؤلاء الاطفال في المدرسة .

٩٥ - وفي بلدان الشمال تتمثل الاقليات المتشابهة في اللابى (الذين يطلق عليهم الان اسم الشعب السامى) ومن اعداد صغيرة نسبيا من المهاجرين واولادهم . وعلى الرغم من البرامج القائمة منذ امد بعيد للتدريب اللغوى والادماج الثقافى فان هذه البرامج ليست ناجحة تماما على الدوام بالنسبة للمهاجرين انفسهم . ويتعرض الاطفال من جماعات الاقليات المتشابهة للتمييز العنصرى حتى عندما يتحدثون اللغة بطلاقة تامة ويكونون متكفيين تماما مع ثقافة الاغلبية . ومع ذلك فانه يبدو ان البرامج التعليمية الموسعة التي وضعت لمواجهة هذا التمييز لها تاثير ايجابى وان توسيع البرامج لتحسين صورة وكفاءة جماعات الاقلية هو جوهر استراتيجى مناهضة التمييز العنصرى في المدارس . وفي اوروبا كما هو الحال في مناطق اخرى يعتبر الاستخدام الواسع النطاق للغات الاصلية عنصرا هاما في هذه الاستراتيجى . ففي فنلندا على سبيل المثال ادرج حكم في عام ١٩٨٢ في قانون الرعاية النهائية للاطفال ينص على ان تلزم المجالس البلدية بترتيب رعاية نهاية باللغة الاصلية للطفل ، اى بالفنلندية او السويدية او

لغة السامي . والفرض من هذا الحكم هو التأكيد من ان الاطفال المنتمين لاقلية لغوية في اي بلدية سيتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الاطفال في المناطق التي تستخدم اساسا لغتها الاملية ( انظر تقرير فنلندا الدوري السابع (CERD/C/107/Add.3)).

٩٦ - وفي كندا يدرس التاريخ الاثني الثقافي لمختلف الجماعات بما في ذلك السود واليابانيين بهدف اعداد مادة تعليمية تصف اصول هذه الجماعات ووصولهم الى كندا ومساهماتهم في المجتمع الكندي . وتهدف سياسة تعدد الثقافات الكندية الى مساعدة القادمين الجدد في الاندماج - وليس الذوبان في المجتمع الكندي . ومع وجود برامج تعليمية ايجابية وتدابير للاستقرار الاقتصادي تشير التجربة حتى الان الى ان الحكومة والاتجاهات الرئيسية في الرأي العام ستكون قادرة على التصدي بفعالية للكراهية والتخويف العنصريين المستخدمين بواسطة جماعة كلوكوكس كلان ومنظمات مماثلة اخرى . وذكر الممثلون الكنديون في لجنة القضاء على التمييز العنصري ان جماعة كلوكوكس كلان قد قوبلت برفض عام وان عددا من زعمائها موجودون في السجن . ويهدف توسيع آشار عملها التربوي تساعد الحكومة في تمويل عدد من المنظمات غير الحكومية المشاركة في مكافحة أنشطة الجماعات العنصرية القليلة الموجودة . وعلى مدى اكثر من عقد من الزمان كان لكندا وزارة تعمل على تعزيز الهوية الاثنية - الثقافية لجميع الكنديين . فضلا عن ان لدى كندا كل من اللغتين الانكليزية والفرنسية كلفتين رسميتين تشجع كندا تدريس "لغات التراث" بها . وفي اطار البرنامج الكندي لتعدد الثقافات يتم تشجيع الكنديين من اصل امريكي هندي او اسكيمو على الحفاظ على تراشيم الخاص وتعزيزه كما يحدث ذلك بالنسبة للجماعات المهاجرة . (تقرير كندا الدوري السادس CERD/C/76/Add.6 و7).

٩٧ - وفي استراليا يتم على الدوام توسيع نطاق تدابير التصدي لاثار التمييز العنصري التي يعاني منها السكان الاصليون . وقد جرى تقييد الفرص التعليمية الفعالة للسكان الاصليين عبر السنين بسبب درجات مختلفة من المواقف الاثنية المركزية من جانب المستوطنين البيض وبسبب فقدان بعض الاراضي التي شغلها السكان الاصليون لآلاف عديدة من السنين . وقد اعترفت الحكومة بالحاجة الى اتخاذ تدابير خاصة وعملية لتشجيع تنمية وحماية حقوق هؤلاء المواطنين ، ويعترف القرار البرلماني الذي يوجه في الوقت الحاضر سياسة الحكومة تجاه السكان الاصليين بان اجداد هؤلاء الاشخاص هم السكان السابقون والملاك الاصليون لاستراليا ويدعو الى اجراء مشاورات وثيقة مع الامترياليين الاصليين لوضع سياسة من اجل المستقبل .

٩٨ - وقد تغيرت أيضا سياسة الهجرة الاسترالية في السنوات الاخيرة . ففي اطار "برنامج الهجرة العالمية غير التمييزية" قبلت استراليا مهاجرين من مجموعة كبيرة من الاصول الاثنية بما في ذلك العديد من الاسيويين الذين قبل عدد كبير منهم في اطار تشريع اللاجئين والبرامج الانسانية الخاصة ، ويكفل لجميع المستوطنين الجدد الحق في الاحتفاظ بشقافاتهم ولغاتهم واساليب حياتهم الخاصة وتنميتها(انظر تقرير استراليا الدوري الرابع (CERD/C/88/Add.3)).

٩٩ - وفي بلدان أوروبا الغربية التي يوجد فيها عدد كبير من العمال المهاجرين ، هناك مشكلة خاصة يعاني منها أطفال أولئك العمال اذا كانوا ينتمون الى فئة إثنية تختلف اختلافا واضحا عن اغلبية السكان . كما أن عددا كبيرا من الاطفال ، ولاسيما أولئك الذين يصلون الى بلد الاستقبال بعد بلوغ سن المراهقة ، يعانون كذلك من عدم اتقان اللغة الوطنية طول حياتهم . ان الاثار المجتمعة لندرة المهارات اللغوية واختلاف المظهر تحول دون قبول بعض الافراد قبولا كاملا داخل البرامج التعليمية والتدريبية في البلد المتلقي ، وتحرمهم من الشعور بأنهم مقبولون داخل هذه البرامج.

١٠٠ - وقد تكون آثار التمييز العنصرى كبيرة حتى بعد وضع جميع التشريعات الاجتماعية الممكنة لكفالة المساواة التامة . وفي جمهورية المانيا الاتحادية ، مثلا ، تبذل جهود خاصة لادماج الصغار الذين ينتمون الى اسر العمال المهاجرين في المجتمع . ولهذا ، يقدم التدريب المهني حتى للاجانب الصغار الذين لم يتلقوا التعليم في المدارس الالمانية ولا يحملون شهادات مدرسية تعترف بها الحكومة . (انظر التقرير الدوري السابع لجمهورية المانيا الاتحادية (CERD/C/91/Add.30)). وعلى الرغم من هذه المزايا القانونية ، فان الحالة الواقعية لعدد كبير من الاجانب تجعلهم يشعرون بالاغتراب والانعزال ، فضلا عن ذلك ، فان ظروف معيشة أسر معظم العمال المهاجرين التي هي دون المستوى المتوسط ، والتي تتسم بالعزلة في كثير من الاحيان تزيد شعور أطفال العمال المهاجرين بالعزلة عن المجتمع الرئيسي .

١٠١ - وفي لكسمبرغ ، حيث يؤلف الاجانب والعمال المهاجرون حوالي ثلث السكان ، هناك تفاوت كبير بين العزلة الاجتماعية التي يعيش فيها عدد كبير من العمال المهاجرين الذين يزاولون الحرف ذات المركز المنخفض وبين القبول الاجتماعي الذي يحظى به باقي الاجانب في البلد . وبما ان الناس الذين يشغلون الوظائف ذات المركز الرفيع هم غالبا من أصل اثني اوروبي ، وبما ان عددا كبيرا من العمال المهاجرين يأتون من اجزاء اخرى من العالم ، فان الانماط العرقية الثابتة تزداد رسوخا ، ويكون لها آثار

ملبية على أطفال العمال المهاجرين . وتؤثر مواقف التمييز العرقي على مشاعر احترام الذات لدى أولئك الأطفال وتقلل استعدادهم النفسي للاستفادة من هذه الفرص التعليمية المتاحة على الوجه الاكمل . هذا هو الوضع في بلد يتمتع فيه الأجانب الذين يقيمون بصورة مشروعة بنفس المنافع الاجتماعية المتاحة للمواطنين في لكسمبرغ . (انظر التقرير الدوري الثالث للكسمبرغ ((CERD/C/103/Add.2)).

١٠٢ - وفي النمسا ، حيث يؤلف العمال الأجانب حوالي ٦ في المائة من القوى العاملة ، فقد تحقق استقرار اجتماعي واقتصادي ملحوظ . ويمكن حوالي ثلث العمال الأجانب هناك في وقت ما لمدة تتجاوز الثماني سنوات اللازمة للحصول على شهادة تعفيهم من الحاجة لطلب تصريح عمل . وتبذل جهود خاصة لتوفير فرص متساوية في التعليم لأطفال العمال الأجانب ، وتم تشكيل لجان مختلطة شنائية ، بالتعاون مع يوغوسلافيا وتركيا لوضع الترتيبات الرامية الى تمكين أولئك الأطفال من الحصول على دروس اضافية بلغتهم الام (انظر التقرير الدوري السادس للنمسا ((CERD/C/106/Add.12)).

١٠٣ - ان أطفال العمال المهاجرين لا يستفيدون من البرامج التعليمية المتاحة بقدر ما يستفيد منها الأطفال الآخرون . وفي بلجيكا ، حيث التعليم مجاني في مرحلة روضة الأطفال لجميع الأطفال دون أي تمييز ، فقد ورد في تقرير قدم عام ١٩٨٢ ان ٩٣ في المائة من الأطفال البلجيكين في تلك الفئة من العمر داوموا في روضات الأطفال ، وهي مرحلة غير الزامية ، مقابل ٧١ في المائة من أطفال العمال المهاجرين . وقد عين عدد أكبر من المدرسين لتدريب الأطفال الذين لا يعرفون اللغتين المحليتين ، وهما الفرنسية والفلمنكية ، وذلك من أجل زيادة عدد أطفال العمال المهاجرين الذين يداومون في روضات الأطفال والمدارس الابتدائية . وقد قلل هذا الاجراء نسبة أطفال العمال المهاجرين في المدارس الابتدائية الذين لا يعرفون لغة التدريس من ٥٠ في المائة في عام ١٩٧٨ الى ٣٠ في المائة في عام ١٩٨١ (انظر التقرير الدوري الرابع لبلجيكا ((CERD/C/88/Add.5)).

١٠٤ - ان التعليم الابتدائي مجاني وإلزامي في بلجيكا . وكذلك التعليم الثانوي ، فانه الزامي حتى السن ١٤ سنة ومجاني أيضا ، باستثناء الطلبة الأجانب الذين لا يقيم والداهم اقامة دائمة في بلجيكا فانهم يدفعون بوجه عام أقل من ثلث تكاليف الدراسة بقليل . ولا يؤثر هذا القيد على اولاد العمال المهاجرين فيما يتعلق بدراستهم العليا في الجامعات وفي الدورات التجارية والتقنية غير المجانية ، اذ ان الطلبة الذين ينتمون الى أسر العمال المهاجرين يدفعون بوجه عام نفس الرسوم الدنيا كسائر الطلبة

البلجيكيين . وهكذا ، فان فرص التعليم الرسمية والقانونية متاحة على قدم المساواة لاولاد العمال المهاجرين والمواطنين البلجيكيين . فضلا عن ذلك ، هناك برامج لاتاحة فرص التعليم بصورة فعالة ، بما في ذلك تعليم اللغات في سن مبكر ، ودورات التعليم الاملحية ، ودورات التعليم المكثفة . ويجرى إستحداث تدابير جديدة لزيادة فرص التعليم والاندماج المتاحة لاطفال العمال المهاجرين ، بما في ذلك الاساليب السمعية والبصرية ، واجراء مقابلات مع الالباء ، والتدريس بلغة المهاجرين الام بوصفها لغة ثانية و/أو ثالثة . وعلى الرغم من ذلك ، فان أي بلد يكون فيه من ترك المدرسة هو ١٤ سنة ، وتكون الدراسة العليا فيه (بعد من ١٧ أو ١٨ سنة) غير مجانية ، ومهما بلغت ضالة الرسوم ، لابد وان تتفاوت فيه معدلات الاشتراك في الدراسة والاستمرار فيها حتى التخرج بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . وهناك أسباب محددة تجعل عددا كبيرا من اولاد العمال المهاجرين يتخلون عن دراستهم في سن ١٤ سنة ، منها الحاجة الاقتصادية للارتزاق ، وتطلعات أسرة الطلبة واصدقائهم ، فضلا عن الطابع العنصري الكامن المنتشر في الوضع الاجتماعي والثقافي الذي يؤثر على عدد كبير من الناس .

١٠٥ - ومن العسير للغاية مناهضة الاثار السلبية للمواقف والتطلعات العنصرية . وعندما يشعر المفار في السن بالاغتراب عن ثقافة الاغلبية ، فاما ان يجسوا في حياتهم أسوأ المخاوف والتطلعات التي كان يتوقعها الآخرون لهم ، أو ان يقوموا ، كما يحدث في كثير من الاحيان ، باستحداث القيم والامال الخاصة بهم . ان الثقافة الشعبية التي ظهرت وعادت الى الظهور في أشكال مختلفة ، ولاسيما منذ سنة ١٩٦٨ ، هي شكل من أشكال تحقيق الذات التي تكاد ان تخلو تماما من العنصرية . وفي جميع أنحاء العالم ، هناك تقدير شديد على الاقل لبعض أشكال الموسيقى الشعبية التي استمدت في بادئ الامر من الموسيقى الافريقية ؛ وكان للقيم الثقافية المنحدرة من بلدان العالم الثالث الأخرى تأثير ملموس على الافكار الروحية والجمالية التي تدور في ذهن الشبان في جميع أنحاء العالم . وينبغي ايلاء اهتمام أكبر للدور المحتمل الذي يمكن ان تؤديه ثقافة الشباب الباطنية النمو ، نظرا للمصاعب التي تعترض توليد مشاعر احترام الذات المتبادلة بواسطة التعليم الرسمي .

١٠٦ - وعلى غرار مشاكل الاغتراب التي يعاني منها ابناء العمال المهاجرين في اوروبا الغربية ، فان ابناء الاقليات المستقرة يتكيفون عادة بشكل ملائم ، سواء داخل ثقافة الاقلية التي ينتمون اليها ، أو داخل ثقافة الاغلبية السائدة في الدولة . وخير مثال على ذلك هو وضع الاقلية الدانمركية في شلوينغ هولستين بجمهورية المانيا

الاتحادية ، ان الاقلية الدانمركية ، الممثلة تمثيلا كاملا في الهيئات الحكومية المحلية والحكومة المركزية ، تتمتع بحق انشاء مدارس وممارسة أنشطة خاصة بها .

١٠٧ - وفي الدول الاشتراكية في شرقي اوروبا والاتحاد السوفياتي ، يبذل جهد رئيسي للحفاظ على الشخصية الثقافية للغئات الاثنية المختلفة وتطويرها . وفي رومانيا ، فان ١١ في المائة من روضات الاطفال والمدارس وقاعات الالعاب الرياضية والمدارس المهنية وعددها ٢٩ ٥٠٠ مزودة بوحدة واقسام تقدم الدراسة بلغات الغئات الوطنية الاخرى التي تعيش في رومانيا حسب النسب التالية : ٧٦ في المائة من هذا العدد للغة الهنغارية ، و ٢٠ في المائة للغة الالمانية ، و ٣ في المائة للغات السربية ، والسلوفاكية ، والاوكرانية ، والتشيكوسلوفاكية ، والبلغارية . (انظر التقرير الدوري السادس لرومانيا ((CERD/C/76/Add.3)).

١٠٨ - وفي بولندا ، يقدم عدد من المدارس دورات باللغتين البييلوروسية او الاوكرانية وباللغة اللاتفية أحيانا . وفي المدارس الثانوية ، يحق للطلبة ان يختاروا الالتحاق بمدرسة تدرس فيها هذه اللغات ، وان يتعلموا لغة ثالثة بالاضافة الى اللغتين المطلوبتين منهما عادة . وفي هنغاريا ، يجوز توفير الدراسة بلغات وطنية ، عدا اللغة الهنغارية ، لعدد من الطلبة لا يتجاوز اربعة أو خمسة . وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، احتفظت بلغة السورب في مدارس منطقة السورب حيث يتلقى ما يربو على ١ ٠٠٠ مدرس صوربي تدريبا خاصا في كلية تدريبية للدراسات السوربية .

١٠٩ - وتنظم مرافق تعليمية لاطفال الفجر في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا بقصد تشجيع الوصول الى المجتمع الوطني والاندماج فيه الى حد ما دون القضاء على ثقافة الفجر . وفي تشيكوسلوفاكيا ، تدل التقديرات على ان ٥٥ في المائة من اطفال الفجر الذين يتراوح سنهم بين ٢ و ٥ سنوات يداومون في روضات الاطفال في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وان ٦٤ في المائة يذهبون الى روضات الاطفال في جمهورية سلوفاك الاشتراكية (انظر التقرير الدوري الثامن لتشيكوسلوفاكيا ((CERD/C/118/Add.18)).

دال - مشكلة زيادة إتاحة حصول أبناء  
الأقليات والعمال المهاجرين على فرص  
العمالة والتدريب القائم على العمل

١١٠ - وفي مجال العمالة ، كما في التعليم والتدريب ، يوجد من الناحية العملية تفاوت في فرص الوصول إليها بالنسبة لأبناء الأقليات والعمال المهاجرين . وهذه هي الحال حتى عند انعدام وجود أية قوانين تضع حواجز رسمية ، وحتى عندما توجد قوانين مصممة لازالة الحواجز . وكما ورد أعلاه ، فالقوى الاجتماعية المحركة التي تؤدي إلى قدر كبير من عدم المساواة في النتائج مرتبطة بمظاهر من التحامل عميقة الجذور ، منها مظاهر التحامل العنصري . ففي التعليم ، تعمل مظاهر التحامل هذه على عرقلة تنمية كفاءة العديد من الشباب تنمية كاملة . وفي العمالة ، يقوم تقييد قدرة وصول أبناء الأقليات والعمال المهاجرين ، إلى حد بعيد ، على القيود المسبقة التي أخضعوا لها خلال سني تعليمهم .

١١١ - وفي استراليا ، حيث بلغت نسبة البطالة بين السكان الأصليين أربعة أضعاف نسبتها بين غيرهم في عام ١٩٨١ ، أفادت التقارير أن الافتقار إلى التعليم التقليدي والمهارات المهنية هو المشكلة الرئيسية التي تواجه السكان الأصليين الذين يسعون للحصول على العمالة . ومع ذلك فقد تكون هذه المشكلة في تناقص بالنظر إلى التوسيع الكبير في الفرص التعليمية والتدريبية المتاحة للسكان الأصليين خلال العقد الماضي واشتراك السكان الأصليين المتزايد في تطوير سياساتهم التعليمية الخاصة بهم (انظر CERD/C/88/Add.3).

١١٢ - أما في نيوزيلندا ، فعلى الرغم من أن معظم الشعب الماووري يميل إلى العمل في المهن التي لا تتطلب مهارة ، يتوسع نطاق أعمالهم الفنية ليشمل التعليم والكنيسة والجيش والوظائف الحكومية حيث خصم مؤخرا ٢٠٠ شاغر من شواغر التعليم الثانوي السنوية للماووريين ولسكان جزر المحيط الهادئ . وبالنظر إلى الجهود المبذولة لزيادة عدد المعلمين الماووريين في المدارس الابتدائية والثانوية ، خصص نصيب معين لضمان وجود ١٠ في المائة على الأقل من بين الذين يقع عليهم الاختيار في مجال تدريب المعلمين كل سنة من الماووريين أو سكان جزر المحيط الهادئ . وقد ازدادت نسبة السكان الماووريين ، الذين يعرفون بأنهم الأشخاص الذين يرجع نصف نسبتهم أو أكثر إلى الشعب الماووري ، من ٦ في المائة من مجموع السكان في عام ١٩٥١ إلى ١١ في المائة في عام ١٩٨٢ (انظر التقريرين الدوريين الخامس والسادس لنيوزيلندا CERD/C/75/Add.14) و ((CERD/C/106/Add.10)).

١١٣ - وبينما تتعلق هذه الدراسة بصورة رئيسية بمشاكل التمييز العنصرى بالنسبة لانباء العمال المهاجرين والاقليات الذين يقيمون في بلدان اقامتهم الشرعية ، فان هذه المشاكل تتفاقم بالنسبة للاطفال الذين تكون اقامتهم غير شرعية ، ولا يكون ذلك في غالب الاحيان بسبب خطأ ارتكبه . فقد عرفت الهجرة السرية وبطالة العمال المهاجرين غير المسجلين بوصفها مشكلة في العديد من البلدان . فالاشخاص الذين لا يستطيعون الذهاب الى السلطات الرسمية خشية تسليمهم باخراجهم من البلد يتعرضون لمختلف اشكال الاستغلال ، بما في ذلك العمالة بأجور تقل عن الحد الأدنى القانوني .

١١٤ - وفي ايطاليا ، يجرى إعداد تشريعات لمنع الهجرة السرية وتشغيل العمال الاجانب غير النظاميين . وفي بلدان اخرى ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، تجرى دراسة مناهج بديلة . وفي السويد رفضت فكرة "العامل الضيف" او العامل المهاجر وأخذ بدلا منها بفكرة ان المواطن الاجنبي عندما يحصل على اقامة وتصريح للعمل ، فينبغي ان يضمن له ذلك بصورة أساسية نفس الحقوق التي يتمتع بها العامل السويدي . وهذه السياسة تؤدي الى قدر أكبر من الاستقرار الاجتماعي لانباء المهاجرين وتجعلهم يرون ان من الطبيعي لهم ان يصبحوا جزءا من المجتمع السويدي وبذلك يضمنون وصولا أجدى الى العمالة والاستحقاقات الاجتماعية ذات الصلة .

١١٥ - وتحاول المملكة المتحدة ان تضمن لسكانها المهاجرين حقا متساويا تماما في الوصول الى العمالة . فعلى سبيل المثال ، تجرى محاولة لكفالة ان تكون النسبة المئوية للعمال في الخدمة المدنية من الاقليات العرقية متناسبة مع نسبتهم المئوية من السكان بمجموعهم (وهي نسبة تبلغ ما يقارب ٤ في المائة) . ومع ذلك ، فان تجمع الاقليات العرقية في مناطق معينة ، لاسيما في عدة مدن رئيسية ، قد أدى الى معدلات في البطالة بين هذه الفئات أعلى بكثير من المعدلات الوسطى ، وخاصة بالنسبة للشباب . كما خلق التجمع انطباعا بوجود مكان من الاقليات العرقية اكثر مما هو موجود فعلا . وقد اسهم هذا الامر في حصول توتر في مناطق حضرية معينة مما أدى بدوره الى إبعاد الشباب في مجموعات الاقليات عن أى شعور بالقبول . وهذا الشعور بكون المرء هدفا للتمييز العنصرى يولد ضعفا في احترام الذات مما يؤدي الى ضعف النجاح في العمالة رغم ان القانون والسياسة على حد سواء يحاولان ان يوفرنا حق الوصول بالتساوى (انظر التقرير الدورى الثامن للمملكة المتحدة (CERD/C/118/Add.7)).

١١٦ - وفي هولندا ، حيث أبلغ ان معدلات البطالة هي ٣٥ في المائة بين المهاجرين القادمين بصورة رئيسية من المستعمرات السابقة ، تهدف الحكومة الى ان تكفل تطبيق



الاجراءات الخاصة لتوفير العمل تطبيقا متساويا على جميع الفئات ، بما فيها الاقليات . وقد خصص مؤخرا ، بموجب "مشروع توفير الوظائف" ، مبلغ خاص مقداره ٣٠ مليون غيلدر لافراد الاقليات العرقية الذين يسعون للحصول على الوظائف (من الذين تكون اعمارهم اقل من ٢٣ سنة) ، كما خصص مبلغ اضافي مقداره ٣ ملايين غيلدر لاعادة تدريب افراد الاقليات العاطلين في المناطق التي يتركزون فيها بصورة كبيرة (انظر التقرير الدوري السادس لهولندا ((CERD/C/106/Add.11)).

١١٧ - وفي جمهورية المانيا الاتحادية تضمن القوانين الاجتماعية وقوانين العمل معاملة العمال الاجانب والعمال الالمان بصورة متساوية . فمثلا ، يحظر قانون دمتور المشاريع بصورة صريحة التمييز ضد المستخدمين على اساس الجنس او الجنسية او الاصل . ومع ذلك ، فقوانين الضمان الاجتماعي قائمة على مبدأ الاقليمية ، وتدعو الحاجة الى عنوان ثابت من أجل تلقي الاستحقاقات الكاملة . وقد يؤدي هذا الى غير مصلحة العامل المهاجر واسرته رغم ان استحقاقات الضمان الاجتماعي متوافرة بغض النظر عن الجنسية او اللون او الجنس . والهدف السياسي الرسمي للتشريع هو تكامل الاجانب في المجتمع وفي القوة العاملة ، لاسيما الاجانب من الجيلين الثاني والثالث . ولهذه الغاية يتم توفير التدريب المهني للشباب المهاجرين حتى لو لم يدخلوا المدارس الالمانية وحتى حين يفتقرون الى الشهادات المدرسية المعترف بها . وعلى الرغم من هذه الجهود ، فالبطالة اعلى بين العمال المهاجرين منها بين المواطنين وتوجد مشكلة معروفة من التوتر بين مختلف الفئات العرقية ، بما في ذلك التوتر فيما بين الشباب . ورغم ان نسب البطالة متفاوتة تعود الى حد كبير الى تدفق العمال المهاجرين الجدد ، فالحالة العامة بالنسبة للشباب في مجتمع العمال المهاجرين هي محل قلق كبير (انظر CERD/C/91/Add.30). ومن الواضح ان شعور الاستقرار في حياة هؤلاء الشباب يجد تحديا كبيرا في حوادث الكراهية العنصرية رغم ان هذه الحوادث نادرة الوقوع . والغموض المتأصل في معرفة وجهة ولاء الفرد بالنسبة لافراد الجيل الثاني من الاجانب يتفاقم من جراء الحوادث العنصرية ، لاسيما في اطار العوامل الاجتماعية الاخرى كالسكن دون المتوسط والضمان الوظيفي دون المتوسط .

١١٨ - وتبذل جهود خاصة في فرنسا لمساعدة الشباب من الرعايا الاجانب المعروفين باسم "افراد الجيل الثاني" الذين يلاقون في غالب الاحيان صعوبة في ايجاد عمل ثابت . وتشتمل هذه الجهود على برامج للتدريب المتعلق بالعمل ، صمم بعضها بصورة خاصة للشباب من غير الرعايا . كما اتخذت فرنسا تدابير لالغاء الممارسات الادارية التي كانت تميز ضد العمال الاجانب ، ويجرى حاليا تنفيذ اجراءات تشريعية وقضائية لمنع

اية اشارة للكراهية العنصرية او للتمييز العنصرى . وقد اعترفت الحكومة الفرنسية انه لكي تكون هذه السياسات فعالة تماما لابد من تنفيذها في اطار برنامج تشقيفي واسع لتعزيز التسامح واستئصال التحامل العنصرى (انظر التقرير الدورى السادس لفرنسا ((CERD/C/90/Add.3)).

١١٩ - وكذلك تعترف البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي بترابط السياسات التعليمية وسياسات العمالة المتعلقة بالاقليات والعمال الزائرين . ففي الجمهورية الديمقراطية الالمانية تنظم برامج تبادل اليد العاملة مع عدد من البلدان ، بما فيها بولندا والجزائر وفيت نام وكوبا وموزامبيق . والعمال في هذه المبادلات يقيمون عادة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية لمدة اربع سنوات ، ويتم ادماجهم ، بعد ثلاثة اشهر من التدريب اللغوى ، في القوة العاملة العامة حيث يصبحون مؤهلين بوصفهم عمالا شبه مهرة او روادا . وفي الاتحاد السوفياتي ، تتم تلبية حاجات السكان المتزايدين في آسيا الوسطى الى العمالة باحداك وظائف جديدة في تلك المنطقة . وتنسجم هذه الممارسة مع سياسة الحفاظ على الانسجام الثقافي في مختلف المناطق .

١٢٠ - وفي عدد من بلدان امريكا الجنوبية ، تستخدم التنمية المحلية ، التي هي في غالب الاحيان تنمية ريغية ، بوصفها المنهج الرئيسي لتلبية حاجات العمالة لدى السكان من الاقليات. فقد تم في بوليفيا ، عقب اصلاح الزراعي ، توزيع اكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من صكوك الملكية على العمال الريفيين الذين هم عادة من الهنود الایمران او الكيشوان ، رغم ان معظم هذه الاراضي تدار على اساس مجتمعي حيث تقوم ارض المجتمع المحلي بفتح المدارس والخدمات الصحية . وقد جرى تشجيع التنظيم المشترك والاشتراك في التخطيط ، ويمكن للمواطنين والاجانب المقيمين واللاجئين ان يستوطنوا في أى جزء من الاراضي الوطنية . وتتبع فنزويلا ايضا سياسة الباب المفتوح للهجرة . وبوصفها طرفا في صكوك اندريان بشأن العمال المهاجرين وبشأن الضمان الاجتماعي ، فان احتياجات العمال من الضمان الاجتماعي الطويل الاجل مؤمنة في جميع انحاء البلد .

١٢١ - وهناك عدد من البلدان النامية الاخرى في طور وضع سياسات توفر فرص عمالة متساوية لابناء الاقليات والعمال المهاجرين . ففي الهند ارتفعت اعداد افراد الطوائف والقبائل المعروفة العاملين في الخدمة العامة من ٣٦٠ ٠٠٠ في عام ١٩٦٦ الى اكثر من ٣ ملايين في عام ١٩٧٩ . وفي القطاع العام على مستوى الحكومة المركزية وحكومة الولاية على حد سواء وضعت حصص معينة لافراد هذه الجماعات . وفي الكويت ، حيث يشكل

غير المواطنين نصف السكان تقريبا ، اتخذت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى قوة القانون الذى يعملو على القانون الوطني . ومن خلال هذا الاطار تبذل الجهود لحماية حقوق العمالة لشباب الجاليات الفلسطينية والعراقية والمصرية والاردنية والسورية واللبنانية والهندية والباكستانية والكورية والفلبينية القاطنة في الكويت .

١٢٢ - وفي العديد من البلدان النامية تبذل الجهود لانشاء هياكل للعمالة تحمي الشباب في مجموعات الاقليات بما في ذلك المهاجرون والعمال المهاجرون . وفي الحالات التي يوجد فيها التحامل المرتبط باللون او الخلفية العرقية او المركز التاريخي لمجموعة ما ، لابد من وضع سياسات للعمالة في اطار سياسات اجتماعية وتعليمية واسعة مصممة لمناهضة هذا التحامل .

#### رابعا - الحالة الخاصة للأطفال في جنوب افريقيا

١٢٣ - تنظم القوانين التي تفرض التفرقة العنصرية كل جانب من جوانب حياة الاطفال في جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بالافريقيين السود ، لا توجد مساواة في الحصول على فرص التعليم أو التدريب أو العمل ، كما لا توجد مساواة فعلية .

١٢٤ - ومن الناحية الرسمية ، فان العمال المهاجرين ، في جنوب افريقيا ، عبارة عن بضع مئات من آلاف العمال المتعاقدين الذين يعملون كل سنة من البلدان المجاورة للعمل في المناجم . إلا ان جميع السود في جنوب افريقيا البالغ عددهم ٢٢ مليونا يعاملون ، في الواقع ، كعمال أجانب في وطنهم الخاص . وحرمان السود من جنسية جنوب افريقيا لا يعدو أن يكون اضافة للصفة الرسمية على حقيقة اجتماعية فرضتها أنظمة الفصل العنصرى لسنوات عديدة . اذ انه طبقا للمنطق المشوه للفصل العنصرى ، فان السود في جنوب افريقيا (٧٣ في المائة من السكان) يعيشون في مستوطنات البانتوستانات (١٢ في المائة من الاراضي ، تنتج ٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي) ولا يمكن لهم أن يعيشوا ويعملوا إلا في "جنوب افريقيا البيضاء" (٨٧ في المائة من الاراضي تنتج ٩٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي) مما يلائم مملحة البيض في جنوب افريقيا الذين يشكلون ١٤ في المائة من السكان . ويوجد التمييز العنصرى أيضا في شكل أقل وضوحا فيما يتعلق بثلاثة ملايين من السكان الملونين (١٠ في المائة من السكان) و ٨٨٠ ألف آسيوى (٣ في المائة من السكان) الذين يعيشون في جنوب افريقيا .

١٢٥ - وفيما يتصل بالكثير من الاطفال السود في جنوب افريقيا تبدأ التجربة اليومية للتمييز في البانتوستان حيث يموت ، في العادة ، نحو نصف الاطفال قبل من الخامسة نتيجة لسوء التغذية وما يتصل بها من امراض . وتشكل النساء والاطفال نسبة متزايدة من السكان في البانتوستانات لأن النقص في فرص العمل يدفع أكثر من نصف الرجال النشطين اقتصاديا الى العمل في المناجم والمدن بعيدا عن موطنهم لمدة تبلغ نحو ١١ شهرا كل سنة ويؤدي الى بطالة تبلغ نسبتها بين النساء ٧٠ في المائة .

١٢٦ - وفي هذا الوضع المتمم بالفاقة الشديدة والحياة الاسرية الممزقة ، لا يمكن للكثير من الاطفال الافريقيين في المناطق الريفية من جنوب افريقيا الالتحاق باية مدرسة . وتكون المدارس المتوفرة بوجه عام مدارس ابتدائية يقابلها عدد أقل نسبيا من المدارس الثانوية في حين لا توجد تقريبا مدارس تضم الصفوف المتقدمة للدراسة الثانوية . وتقام المدارس في مناطق المزارع طبقا لارادة المزارعين البيض الذين كثيرا ما يعتبرون ان بضع سنوات من التعليم كافية للصفار من الافريقيين . وفيما يتعلق بالتدريب والعمالة في المناطق الريفية ، لا يتوفر منها شيء بالفعل نظرا الى الارتفاع العام لمعدلات البطالة . وعلى الرغم من زراعة محاصيل مختلفة في البانتوستانات إلا أن فرص الفلاحة ، حتى على أساس الزراعة الكفافية ، محدودة بسبب ضعف التربة ، ويترتب على ذلك ، عدم امكان تخفيف وطأة الفاقة والجوع وسوء التغذية إلا بتوظيف النساء والرجال الذين يتركون مواطنهم للعمل كعمال مهاجرين في "جنوب افريقيا البيضاء" .

١٢٧ - ومن شأن نظم الفصل العنصرى أن تجعل من الصعب على الاطفال مفادرة البانتوستانات للبحث عن فرص في المناطق الحضرية . واذا أمكن لإمرأة سوداء الحصول على أى من الوظائف القليلة المتوفرة التي تسمح بالاقامة القانونية في منطقة حضرية ، فيجب عليها عموما الموافقة على عقد ينص على المكان الذى يتعين عليها الاقامة فيه ويحظر أن تمطح اطفالها أو آخرين ممن تعولهم في المنطقة الحضرية . وبالتالي يتجه العديد من الاسر الافريقية بطريقة غير مشروعة الى مناطق المستوطنات أو الى البلدات التي تعيش فيها مع الاقارب في ظروف تتسم بالازدحام الشديد .

١٢٨ - وبالنظر الى تعاسة الاختيار فيما يتعلق بأماكن الامتيطان ، التي توفر اما الفاقة الشديدة في البانتوستانات أو التوترات بسبب قوانين المرور في المدن الصغيرة ، فان كل جوانب التعليم والتدريب والعمالة فيما يتعلق بالاطفال السود في جنوب افريقيا مشبعة بالتمييز العنصرى . والحياة الاسرية الممزقة التي يفرضها نظام

الفصل العنصرى هي أحد أشكال الحرمان التعليمي ، كما ان الافتقار الى الهدوء والخصوصية في منازل البلدات الصغيرة المزدهمة هو قيد آخر وارد على تطوير القدرات التعليمية لأطفال المدارس من السود .

١٢٩ - والمرافق التعليمية الموفرة حاليا هي أيضا محدودة جدا . وفي حين ان المواظبة في المدارس إلزامية ومجانية للبيض في جنوب افريقيا ، إلا انه يجب على الاطفال السود في جنوب افريقيا دفع المصروفات للالتحاق بالمدارس و تُرفض أحيانا طلباتهم بسبب ضيق الاماكن . وبينما توفر الكتب المدرسية مجانا كل عام خلال مرحلة الدراسة الثانوية المتقدمة للتلاميذ البيض والملونين ، فإنه يتعين على التلاميذ السود في الصفوف الدنيا والمتقدمة بالمدارس الثانوية دفع ثمن كتبهم بالكامل ، التي تتكلف كل عام مثل ما يكسبه الكثير من العمال الافريقيين في شهر أو أزيد من ذلك . وحالت الانظمة ، طيلة عدة أعوام ، دون قيد الشباب من السود الذين تتجاوز أعمارهم ٢٠ سنة في السنة النهائية للمدرسة الثانوية (المف ١٠) كما حالت دون قيد من تجاوزوا سن ١٨ في الصف ٨ . وحيث انه يتعين على كثير من الاطفال الافريقيين ان يعملوا كباعة للمصحف أو في البساتين لصالح النساء البيض المنشغلات في التسوق ، حتى يستكملوا دخل الأسرة ويدفعوا ثمن الزي المدرسي والكتب والمصاريف الدراسية ، فإن هذه الانظمة منعت العديدين من الشباب من إتمام الدراسة .

١٣٠ - وتقدر نسبة الاطفال السود في جنوب افريقيا الذين يهجرون المدرسة بعد بضع سنوات فقط من التعليم الابتدائي ، بأكثر من سبعين في المائة ، من بينهم الكثيرون الذين لم يحصلوا على معرفة فعالة بالقراءة والكتابة . ويرجع هذا الى الوسط الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي المتمسم بشدة التمييز والمرافق الدراسية الرديئة ونوعية ما يتلقونه من تعليم . وقد وجه العديد من احتجاجات أطفال المدارس نحو نوعية ومفهوم "تعليم البانتو" . وكان استخدام الافريكانز كلفة وحيدة للتعليم محورا ، بوجه خاص ، لعدة احتجاجات ، ولكن القضية الاساسية هي مفهوم وهدف التعليم في جنوب افريقيا فيما يتعلق بهؤلاء الاطفال . وطالما يقصد بهذا التعليم إعداد التلاميذ لتولي فرص الحياة المحدودة في جنوب افريقيا التي تتبع نظام الفصل العنصرى ، فإنه يخرق حتما الحق الإنساني في التعليم بفرص التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية .

١٣١ - هذا وفرص التدريب والعمل فيما يتعلق بجميع الشباب من الافريقيين ضعيفة جدا في جنوب افريقيا . وفي حين توضع ترتيبات محددة في كل بلد آخر في العالم فعليا

لزيادة حصول الفئات المغبونة على التدريب والعمل ، فإن أغلب اللوائح الرسمية والسياسات التي تتبعها الشركات موضوعة للحد من الوصول الى ذلك أو الحيلولة دونه . وترمي نقابات العمال البيض الى الهدف نفسه وهو الحد من حصول الافريقيين على التدريب والوظائف التي تتطلب مهارات أو الوقوف في سبيل ذلك .

### الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، ، جنيف ، (١ - ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٣) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.83.XIV.4 ، الفصل الثاني .
- (٢) الأمم المتحدة ، مجموعة المصاحفات ، المجلد ٣٦٢ ، رقم ٥١٨ .
- (٣) المرجع نفسه ، المجلد ٤٢٩ ، رقم ٦١٩٣ ، الصفحة ٩٣ .
- (٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وثائق المؤتمر العام ، الدورة العشرون ، باريس ، ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، المجلد الاول ، القرارات ، الصفحات ٦١ - ٦٥ .
- (٥) أنظر تقرير الفريق العامل المعني بصياغة اتفاقية دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم (A/C.3/35/13) .
- (٦) أنظر McDougal, Lasswell and Chen, "The Protection of Respect and Human Rights: Freedom of Choice and World Public Order", American University Law Review 919, 1054-1060 (1975), quoted in Lillith and Newman, International Human Rights: Problems of Law and Policy (Boston and Toronto, 1979) .
- (٧) أنظر Dinstein, "Collective Human Rights of Peoples and Minorities", 25 International and Comparative Law Quarterly 102, 113-119 (1976), quoted in Weston, Falk and D'Amato, International Law and World Order (St. Paul, 1980), p. 540 .

- (٨) ترد هذه الإتفاقيات وعدد من الإتفاقيات الأخرى في ميدان حقوق الإنسان في Human Rights: A Compilation of International Instruments (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.XIV.1) .
- (٩) أنظر International Provision Protecting the Human Rights of Non-citizens (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.80.XIV.2) .
- (١٠) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العاشرة ، المرفقات ، البند ٢٨ من جدول الأعمال (الجزء الثاني) ، الوثيقة A/2929 ، الفصل السادس ، الفقرات ٥١ - ٥٧ . أنظر أيضا الوثيقة A/C.3/35/13 .
- (١١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٢٠ ، رقم ١٦٦٦ ، الصفحة ٧١ .
- (١٢) أنظر مكتب العمل الدولي ، النشرة الرسمية ، المجلد ٦٣ ، ١٩٧٥ ، المجموعة ألف ، رقم ١ .
- (١٣) المرجع نفسه ، التوصية رقم ١٥١ .
- (١٤) أنظر Schwelb, "The International Obligations of Parties to the Convention in the United States and the United Nations Treaty on Racial Discrimination", in Studies in Transntional Legal Policy, No. 9, reprinted in Lillich and Newman, International Human Rights: Problems of Law and Policy .
- (١٥) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٢٩ ، رقم ٦١٩٣ ، الصفحة ٩٣ .
- (١٦) تقرير المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، ، جنيف (١ - ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٣) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.XIV.4) ، الفصل الثاني .

(١٧) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٢٦٦ ، رقم ٢٨٢٢ ،  
الصفحة ٤٠ .

(١٨) عمبة الأمم ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٦٠ ، رقم ١٤١٤ ، الصفحة  
٢٥٢ .

(١٩) تبث ماري جاهودا في دراستها المعنونة "العلاقات العنصرية والمحنة  
العقلية" (اليونسكو ، ١٩٦٠) ، مشكلة "عدم كفاية اختبار الواقع" بوصف ذلك ممهدرا  
للتحامل العنصرى ، وهي تقول ، فيما يتعلق بالأطفال ، أنهم "يكتسبون المواقف الابوية  
للراشدين الآخرين دون التفكير مرة أخرى في المسألة" .

(٢٠) ألبرت جاكارد "العلم والعنصرية" في "العنصرية والعلم والعلم  
الكاتب" ، أعمال ندوة لليونسكو لدراسة النظريات العلمية الكاذبة لتبريرالعنصرية  
والتمييز العنصرى ، أشيئا ، ٣٠ آذار/مارس - ٣ نيسان/ابريل ١٩٨١ (اليونسكو ،  
١٩٨٢) .

-----